الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: مالية بنوك و تأمينات

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بلعربي محمد فؤاد

يزيد علي فيصل

تحت عنوان:

ادارة مخاطر شركات التأمين
-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين-LA CAAT

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. عدة عابد	**(استاذ محاضر- أ- -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. خوجة بوعبدالله	**(استاذ محاضر- ب- -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. حديدي عابد	**(استاذ محاضر- ب- -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أعاننا وساعدنا بعضوه وسلطانة وسخر لنا الأسباب ووفقنا في انجاز هذا العمل المشترك انا وزميلي

و أتوجه بجزيل الشكر الخالص بعبارات التقدير لأستاذي المشرف

الدكتور" خوجة بو عبد الله "على إعداد مذكرة التخرج ماستر، كما أشكره أولا على قبول الأشراف على هذا العمل وثانيا على مساعدته المقدمة وحرصه وصبره في سبيل إكمال إنجاز هذا العمل،

وعلى حسن تعاونه وتعامله معنا.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تشرفهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل موظفي الجامعة من عمال الادارة وعمال الامن وخاصة عمال النظافة.

كما أشكر و أنا ممتن بالعرفان الخالص إلى سيد مدير الشركة الجز ائرية للتأمينات (CAAT) "تيارت " وموظفيها على مساعدتهم ونصائحهم القيمة التي ر افقتنا طوال إنجاز الجانب التطبيقي من هذا لعمل.

وفي الاخير نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب او بعيد في انجاز هذه المذكرة

الإهداء

{وَآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الحَمْدُ لِله رَبِّ العَالَمِين} سورة يونس -10-

"من قال أنا لها "نالها و أنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيتُ بها نلتها وعانقت اليوم مجداً عظيماً، فعلتها بعد أن كانت مستحيلة، كانت دروباً قاسية وطرقاً خسرت بها الكثيرولكنّي وصلت.

الحمد لله حباً وشكراً وامتنانا ، الحمد لله الذي بفضله أدركت اسمى الغايات أنظرلنفسي ونجاحي كالذي ينظر إلى

مُعجزته، إلى الحلم الذي طال انتظاره، تحقق بفضل الله وأصبح و اقعاً أفتخربه.

أهدي وبكل حب بحث تخرجي:

إلى نفسي العظيمة القوية التي تحملت كل العثرات وأكملت رغم الصعوبات ها أنا اليوم أتوج لحظاتي الأخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه العثرات والأشواك ورغما عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبر وطموح وعزيمه وتفاءل وحسن ظن بالله وكم من الأيام مرت شعرت بثقلها و مرارتها ولكن لم تعيقني بل كانت ذكرى تمرلنيل الاحلام .

إلى ذلك الرجل العظيم الذي أحمل إسمه بكل فخريردد إسمي عاليا في عنان السماء حاملا شرف لقبك وبكل اعتزازانا لهذا الرجل ابن إلى من كلله الله بالهيبة والوقارإلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي إلى من كان عمودي الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي الذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني دائما للوصول إلى طموحاتي إلى أول من انتظرهذه اللحظة ليفتخربي إلى سندي ورفيق عمري.

(والدي رحمه الله)

إلى التي تعجزالكلمات عن وصفها، لمن جعل الله الجنة تحت أقدامها الداعمة الأولى والأبدية، ملاكي الطاهر إلى من كان وجودها يمدني بالسعي دون الملل إلى التي ظلت دعواتها تضم إسمي دائما القلب الحنون معلمتي الأولى إلى الجنة التي أنجبتني و اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الاشواك ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي محبوبتي وملهمتي ممتن إلى الله اصطفاك من البشر أما لي .

(أمي حفظك الله ورعاك)

إلى من مدت لي أياديهم وقت ضعفي وأمنوا بقدراتي إخوتي حفظهم الله

يزيد علي فيصل

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح فضله تعالى مهداة الى:

من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من صهرت الليالي تنيردربي الى من تشاركني افراحي واحزاني الى نبع العطف والحنان الى اروع امرأة في الوجود

""أمي الغالية""""

من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل علي بشيء الى من سعى من اجلي راحتي ونجاحي اعزرجل في الكون

""أبي العزيز""

كل العائلة الكريمة التي ساندتني من اخوة واخوات رفقاء المشواورفقاء العمل وكل من قدم لي العون والمساعدة وخاصة استاذي المشرف والاساتذة المناقشين

اهدي لكم عملي هذا" مذكرة تخرج ماستر"

واتمنى ان تنال اعجابكم

بلعربي محمد فؤاد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	-
قائمة الاشكال	-
مقدمة	أ - ب
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين	
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي حول التأمين	5
المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين	5
المطلب الثاني: أنواع التأمين	7
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التأمين	9
المبحث الثاني: الأسس النظرية لإدارة المخاطر	11
المطلب الأول: ماهية الخطر و إدارة المخاطر	11
المطلب الثاني: اهداف و خطوات إدارة المخاطر	12
المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين و طرق إدارة المخاطر	14
المبحث الثالث: شركات التأمين و دورها في إدارة المخاطر	18
المطلب الأول: شركات التأمين و وظائفها	18
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه شركات التأمين حسب الاطار الاحترازي للملاءة	21
المطلب الثالث: دور إدارة المخاطر لشركات التأمين	35
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في شركة الجزائرية للتأمين CAAT	
المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين	40
المطلب الأول: تعريف بالشركة الجزائرية للتأمين CAAT و هيكلها التنظيمي	40
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة و هيكلها التنظيمي	43
المبحث الثاني : دراسة حالة تأمين ضد الاخطار المهنية	46
المطلب الأول : التعريف بالتأمين ضد الاخطار الصناعية	46
المطلب الثاني : مضمون و إبرام وثيقة التأمين ضد الاخطار المهنية	50
المطلب الثالث : تحديد القسط و إجراءات التعويض في التأمين ضد الاخطار المهنية	52

خاتمة	59
المراجع	
الملاحق	–
ملخص	–

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	البضائع و الأشخاص المؤمنة	51
(2-2)	مبلغ قسط التأمين	52
(2-3)	استمارة التصريح بالحادث	54
(2-4)	التعويضات التي طالبت بها شركة اتصالات الجزائر	55
(2-5)	اتعاب الخبير	55

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	النظام الاحترازي للملاءة II	23
(1-2)	مخاطر التأمين وفق الملاءة II	24
(1-3)	تصنيف المخاطر التشغيلية وفق بازل II	33
(2-1)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمين	43
(2-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة CAAT تيارت 424	45

مقدمـــة عامة

يعد التأمين من الآليات الأساسية لإدارة الأخطار في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم شركات التأمين بتوفير الحماية المالية ضد الحوادث غير المتوقعة مقابل أقساط محددة. غير أن دور هذه الشركات لا يقتصر على تقديم التغطية التأمينية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى التعامل مع طيف واسع من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها واستقرارها المالي.

وفي هذا السياق، تبرز إدارة المخاطر كوظيفة محورية داخل شركات التأمين، تهدف إلى التعرف على المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييم آثارها، ثم اعتماد سياسات واستراتيجيات للتعامل معها بكفاءة. وتشمل هذه المخاطر مختلف الجوانب، بدءًا من مخاطر الاكتتاب وتسعير الوثائق، مرورًا بالمخاطر التشغيلية والتقنية، وصولاً إلى المخاطر المالية والاستراتيجية المرتبطة بتقلبات الأسواق والبيئة التنظيمية.

وتكتسب إدارة المخاطر أهمية خاصة في شركات التأمين نظراً لطبيعة نشاطها القائم على التنبؤ بالخطر والتعامل معه، ما يجعل من القدرة على إدارة المخاطر عنصراً حاسماً في ضمان استمرارية الشركة وتحقيقها لمستويات عالية من الأداء والربحية.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ممارسات إدارة المخاطر في شركات التأمين، من خلال تحليل آلياتها، وأدواتها، والتحديات التي تواجهها في ظل من خلال ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

-ما هو دور شركات التأمين في إدارة المخاطر؟

و للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بإدارة المخاطر؟

-ما هو مدى مساهمة شركة التأمين في إدارة المخاطر التي تقوم بتغطيتها ؟

الفرضيات:

-إدارة المخاطر هي عملية التحكم في الخطر و التقليل من حجم الخسائر في مؤسسات التأمين

-تساهم شركة التأمين بشكل كبير في إدارة المخاطر التي تقوم بتغطيتها

حدود الدراسة

-**الحدود الزمنية:** تم اجراء هذه الدراسة في سنة 2025، و ذلك خلال المدة الممتدة من 10 افريل إلى غاية 04 جوان

-**الحدود المكانية:** الشركة الجزائرية للتأمين CAAT تيارت 424

أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب لاختيار الموضوع نوجزها فيما يلي:

-أهمية الموضوع بالنسبة للباحث ومجال التخصص.

-تناسب الموضوع مع مجال اختصاص الباحثين.

-الرغبة في البحث في مثل هذه المواضيع.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعريف بالتأمين كآلية للحماية من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات.

-الكشف على دور وأهمية إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسة.

-التعرف على الدور الفني والتقني لشركات التأمين في مجال إدارة المخاطر

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يناقش واحدة من أهم القضايا التي تهم المؤسسات المالية والأفراد، وتتمثل في الأخطار التي يتعرضون لها وكيفية إدارتها من خلال إتباع إستراتيجية تساهم في رفع مستويات قدرة التأمين التي تؤدي إلى تخفيض التحكم في هذه المخاطر .

منهج الدراسة:

تبعنا في تحليل الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات المتبناة المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة الجانب النظري، حيث نقوم بعرض مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر وإستراتيجية إدارة المخاطر وكذا عرض نظام التأمين كأداة للوقاية من المخاطر وتقليص حجم خسائرها، استخدمنا هذين المنهجين حتى يتسنى لنا فهم الموضوع محل الدراسة واستنباط العناصر التي يمكن إسقاطها على الدراسة التطبيقية.

أما الجانب التطبيقي فقمنا بانتهاج منهج دراسة حالة، وهذا من خلال جمع البيانات وتحليلها.

صعوبات البحث:

- كانت هناك صعوبة في جمع المعلومات.
- عدم توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بالتأمين ضد الأخطار المهنية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين هما:

الفصل الاول: بعنوان الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين ، نتناول فيه مختلف مفاهيم التأمين و أنواعه والمبادئ التي يقوم عليه كما تطرقنا إلى ماهية الخطر و اهداف إدارة المخاطر و خطواتها وفي الأخير تطرقنا الى شركات التأمين و وظائفها و أهداف و مصادر اموالها كما انتقلنا الى ماهية إدارة المخاطر في شركات التأمين و دورها فيها و بعض المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين CAAT و من خلاله تطرقنا الى تقديم عام للشركة و الوكالة محل الدراسة و في الاخير تقديم نطاق تطبيق إدارة المخاطر على التأمين

الدراسات السابقة:

1-عقون حكيمة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان إدارة المخاطر في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT أم البواقي ، ،أم البواقي 2013 /2014

2-بولفخار دلال، بارش يسرى، مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان إدارة المخاطر في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAATميلة، 2021/2020

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين

تمهيد:

تعتبر المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات، ولا سيما بالنسبة لشركات التأمين التي تقوم بدور رئيسي في مواجهة هذه المخاطر من خلال آليات متعددة تستند إلى مبادئ فنية ومالية وقانونية دقيقة.

وقد أصبح التأمين كأداة فعالة لإدارة الخطر يحتل مكانة محورية في الاقتصاد الحديث، لما يوفره من حماية مالية للأفراد والمؤسسات في مواجهة مختلف الأخطار المحتملة، سواء كانت متعلقة بالأفراد (تأمين على الحياة، الحوادث، الصحة...) أو بالممتلكات (الحرائق، الحوادث الصناعية، النقل...).

وفي هذا السياق، تبرز أهمية إدارة المخاطر باعتبارها منظومة متكاملة تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر ومن ثم التحكم فيها بالوسائل المناسبة، بما في ذلك تحويلها إلى طرف آخر، وهو ما يتحقق غالبًا عن طريق التعاقد مع شركات التأمين.

وعليه، يتناول هذا الفصل الأول الجوانب النظرية المرتبطة بمفهومي التأمين وإدارة المخاطر.

ففي المبحث الأول، يتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتأمين من حيث نشأته وأنواعه والمبادئ التي يقوم عليها، بهدف إعطاء خلفية عامة حول طبيعة هذه الأداة الوقائية.

أما المبحث الثاني، فيتناول المفهوم العام للخطر وأنواعه والعناصر الأساسية لإدارة المخاطر، مع التركيز على الأبعاد النظرية لهذه العملية.

وفي المبحث الثالث، يُسلط الضوء على دور شركات التأمين في التعامل مع المخاطر، من خلال استعراض وظائفها، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها ، والطرق التي تعتمدها في إدارة المخاطر بفعالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يُعد التأمين من أبرز الأدوات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت لمواجهة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات على حد سواء. فقد تطور هذا النظام تدريجيًا استجابةً لحاجة الإنسان إلى الحماية من الخسائر غير المتوقعة، ليأخذ طابعًا قانونيًا وتنظيميًا دقيقًا في العصر الحديث.

وتكتسب دراسة التأمين أهميتها من كونه يشكل الإطار الذي تقوم عليه إدارة المخاطر في العديد من القطاعات، إذ تقوم شركات التأمين بتجميع الأخطار وتحويلها من الأفراد إلى المؤسسة التأمينية وفق شروط محددة، مما يخفف العبء المالي عن المؤمن له في حال تحقق الخطر.

وانطلاقًا من ذلك، يُعالج هذا المبحث الجوانب الأساسية المتعلقة بمفهوم التأمين، من خلال التطرق إلى تعريفه ونشأته التاريخية، ثم عرض مختلف أنواعه وفق تصنيفات متعددة، وصولًا إلى المبادئ القانونية والاقتصادية التي تحكم عقوده وتضبط العلاقة بين أطرافه.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين

أولا: نشأة التأمين

ظهر التأمين في أول مرة سنة 1762 في شكل التأمين البحري، كما ظهر التأمين على الحريق سنة 1681 في لندن ،ثم ظهرت أول وثيقة تأمين جوي عام 1911 في فرنسا

ظهر التأمين بشكله الحديث في بداية القرن العشرين مع صدور مجموعة من القوانين في العديد من الدول الأوروبية، مثل سويسرا (1908)، وألمانيا (1908)، وفرنسا (1930). وكان القانون الفرنسي هو السائد في الجزائر حتى عام 1980، عندما أصدر المشرع الجزائري قانونًا خاصًا بالتأمين.

لطالما رافق الشعور بالحاجة إلى الأمان والضمان الإنسان عبر العصور، وكان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة هو مجال المخاطر البحرية، ويرجع ذلك إلى كثافة التبادل التجاري بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. بدأ هذا النظام في شكل "القرض البحري"، حيث كان الشخص الميسور يقدم لمالك السفينة أو الشاحن المال الذي يحتاجه مقابل فائدة مرتفعة، مع استرداد مبلغ القرض بشرط وصول السفينة والبضاعة سالمة. يشبه هذا النظام التأمين إلى حد كبير، خاصة من حيث توفير الأمان للمقترض، لكنه يختلف عنه بالنسبة للمقرض، حيث لم يكن يتلقى قسط التأمين، وهو عنصر أساسي في التأمين الحديث.

ثانيا: تعريف التأمين

1-تعريف التأمين لغويا: يقال أن التأمين في اللغة مصدر أمن يؤمّن مأخوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف، ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة، يقال أمنه تأمينا وائتمنه واستأمنه وجدير بالذكر في هذا الشأن أن

مصطلح التأمين قد ورد بمعنى الأمان في القران الكريم في آيات عدة منها قوله تعالى: ﴿وهذا البلد الأمين﴾ (سورة التين، الآية3)، ﴿... وآمنهم من خوف﴾ (سورة قريش، الآية 4).

2-تعريف التأمين اصطلاحا: التأمين هو عقد يتعهد بموجبه الطرف الأول (المؤمّن) بأن يدفع للطرف الثاني (المؤمّن له) أو للمستفيد المحدد في العقد مبلغاً مالياً أو إيراداً أو مرتباً أو أي تعويض مالي آخر (يُعرف بمبلغ التأمين) في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المذكور في العقد. يتم ذلك مقابل قسط تأمين أو أي دفعة مالية أخرى يدفعها المؤمّن له للمؤمّن[1].

3-التعريف القانوني: تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه "اتفاق يلتزم فيه الجهة المؤمنة بدفع مبلغ مالي أو تعويض آخر للمؤمن له أو المستفيد المحدد عند حدوث حدث معين أو خطر تم ذكره في العقد، وذلك مقابل دفع قسط أو مبلغ مالي آخر من المؤمن له للجهة المؤمنة. "

نرى من هذه المادة أن المشرع الجزائري اهتم بالعلاقة القانونية بين الجهة المؤمنة والمستفيد، حيث قام بتحديد حقوق والتزامات كل طرف في العقد. لكن، يعاب على هذا التعريف أنه لم يأخذ في اعتباره الجوانب الفنية للتأمين، حيث اقتصر فقط على الجانب القانوني كعلاقة بين المؤمن والمؤمن له.

4-التعريف الفقهي: تناول بعض الفقهاء في فرنسا مفهوم التأمين ولكن لم يتفقوا على تعريف واحد. فقد عرّف بلانيول التأمين بأنه "عقد يتيح للشخص المؤمن له الحصول على ضمان من المؤمن لدفع مبلغ مالي في حال حدوث خطر معين، وذلك مقابل دفع مبلغ محدد مسبقًا".

بينما عرّف سوميان التأمين بأنه "عقد يتعهد بموجبه شخص، يُعرف بالمؤمن، بتعويض شخص آخر يسمى المؤمن له عن خسارة محتملة ناتجة عن خطر معين، مقابل مبلغ مالي يدفعه المؤمن له للمؤمن ليتم إضافة هذا المبلغ إلى حساب مخصص لتغطية هذه المخاطر".

أما هيمار فقد عرّف التأمين بأنه "عملية يحصل فيها الشخص المؤمن له على تعهد من المؤمن بدفع مبلغ معين عندما يحدث خطر متفق عليه، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له، حيث يتحمل المؤمن مجموعة من المخاطر ويقوم بتعويضها وفقًا لقوانين الإحصاء".

يعتبر تعريف "هيمار" من أكثر التعريفات شهرة وشمولية فيما يتعلق بالتأمين لأنه يوضح العناصر القانونية والفنية للعملية. فقد حدد الأطراف المعنية في العقد، ونوع الخطر المُؤمَّن عليه، والمبلغ المدفوع كقسط. كما أبرز

[1] عقون حكيمة ، إدارة المخاطر في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT أم البواقي ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، أم البواقي 2013 /2014

الجوانب الفنية للعملية والأسس التي تستند إليها، مثل تجميع المخاطر المتشابهة ومعالجة تلك المخاطر وفقًا لقوانين الإحصاء.

و من خلال هذه التعاريف نستنتج ان التأمين هو عقد يُلزم بمقتضاه المؤمن (شركة التأمين) بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغًا من المال أو تعويضًا ماليًا، عند تحقق خطر معين أو وقوع حادث محتمل، وذلك مقابل أقساط يدفعها المؤمن له بصفة دورية

المطلب الثاني: تقسيمات التأمين

يوجد للتأمين عدة فئات تختلف بناءً على الأسس والمعايير المستخدمة لتصنيفها. ومن بين هذه المعايير: الخطر الذي يُؤمَّن منه، إدارة المؤسسة التأمينية، حرية اختيار التأمين، والجهة المسؤولة عن كونه مؤمناً. في ما يلي نستعرض كل نوع بحسب هذه المعايير.

أولا: معيار الخطر المؤمن ضده: يمكن تقسيم التأمين وفقاً للخطر المؤمن ضده إلى الفئات التالية:

1- تأمينات الأشخاص: تشمل التأمينات التي تحمي الأفراد من المخاطر التي تؤثر على حياتهم أو صحتهم، ومن أمثلتها: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث، تأمين الشيخوخة، تأمين نفقات الزواج والولادة، والتأمين ضد البطالة. [1]

2- تأمينات الممتلكات: تشمل التأمينات التي تحمي الممتلكات من المخاطر، ومن أمثلتها: التأمين البحري، التأمين ضد السرقة، التأمين ضد الحروب والزلازل، وتأمين المحاصيل. [2]

3- تأمين المسؤولية المدنية: يختص بحماية شخص في حال تسبب شخص آخر في ضرر له، ويتعين على شركة التأمين دفع التعويض للمتضرر. ومن الأمثلة: تأمين المسؤولية المدنية لمالكي السيارات، وتأمين المسؤولية عن إصابات العمل والأمراض المهنية.

ثانيا: معيار الإدارة العملية لهيئة التأمين: يتم تصنيف التأمين بناءً على طريقة إدارة هيئة التأمين إلى:

1- التأمين على الحياة: يشمل أنواعا من التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان مثل دفع مبلغ مالي عند وفاة الشخص أو عند بلوغه سن معينة، أو تقديم معاش يضمن له خلال حياته.

2- التأمينات العامة: تتضمن كل أنواع التأمينات الأخرى غير التأمين على الحياة، بما في ذلك التأمين البحري والتأمين ضد الحوادث.[3]

ثالثا: معيار الحرية في التأمين: يتم تصنيف التأمين وفقاً لحرية الاختيار إلى:

[1] فايز ايمن عبد الرحمان ،التأمين في الإسلام ، الدار المطبوعات الجامعية ، اسكندرية ، 2006 ، ص 22
[2] فاطمة مروى يونس، الفنون التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 65
[3] علي المشاقبة و اخرون ، إدارة الشحن و التامين الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 71

1- التأمينات الخاصة أو الاختيارية: تعني أن الأفراد لديهم الخيار في التأمين أو عدمه، مثل التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحرائق.

2- التأمينات الاجتماعية أو الإجبارية: هي التأمينات التي تفرضها الدولة للتعامل مع قضايا اجتماعية مثل تأمين السيارات، والتأمين ضد العجز، والوفاة، والبطالة، والأمراض وإصابات العمل.

رابعا: معيار الهيئة التي تقوم بدور المؤمن: وفقاً لهذا المعيار، يمكننا تمييز الأنواع التالية:

1- التأمين التعاوني: يتم عبر جمعيات تعاونية غير ربحية، حيث يشترك الأعضاء في تأمين بعضهم بعضا دون وساطة، والهدف هو تقديم الدعم والتعاون بدلاً من الربح.

2- التأمين التبادلي: هو شكل من أشكال التعاون بين مجموعة من الأفراد الذين يواجهون مخاطر مشابهة لتقاسم خسائرهم المالية.

3- التأمين الذاتي: يتضمن تخصيص بعض الشركات جزءا من أرباحها لاستخدامه عند تعرضها لمخاطر معينة، مما يوفر الأموال المخصصة لأقساط التأمين.

4- صناديق التأمين الخاصة: هي جمعيات تتكون من أفراد يشتركون في مهنة أو صلة اجتماعية معينة، وتهدف إلى تقديم تعويضات مالية لهم في حالات مشروع معينة مثل الزواج أو بلوغ سن معينة أو الوفاة.

5- التأمين الحكومي: تلعب الحكومة هنا دور المؤمن عندما تتجنب شركات التأمين الخاصة تغطية مخاطر تعتبرها الحكومة ضرورية للمجتمع، مثل أخطار الحروب، حيث لا يهدف هذا التأمين لتحقيق ربح، وغالباً ما يكون إجباريًا وأقساطه أقل مقارنة بالأنواع الأخرى.

6- التأمين التجاري: تُدار هذه الشركات لتحقيق الربح، ويكون رأس مالها مكوناً من حصص متساوية تُعرف بالأسهم، وتكون مسؤولية المساهمين مرتبطة بمقدار مساهماتهم في رأس المال.

من خلال الأنواع المصنفة وفقاً لمعيار الهيئة المؤمنة، نلاحظ أن التأمين التعاوني يشبه التأمين التبادلي، حيث يركّز النوعان على تقديم الخدمة والتعاون بدلاً من تحقيق الربح، ويكون للعضو دور فعال في الإدارة، لكن جمعيات التأمين التعاوني تمتلك رأس مال واسع بينما تعتبر مسؤولية الأعضاء في التأمين التبادلي غير محدودة.

أما بخصوص الأقساط، فتكون في التأمين التجاري مبلغًا ثابتًا يدفعه المؤمن له بغض النظر عن قيمة المطالبة، بينما في التأمين التبادلي يعتمد المبلغ على مقدار الخسارة.

وبالنسبة للاختلاف بين التأمين الحكومي والتأمين التجاري، فإن الحكومة هي التي تؤدي دور المؤمن في التأمين الحكومي بخلاف شركات التأمين التجارية التي تعتمد على تحقيق الربح، كما أن الأقساط في التأمين الحكومي أقل تكلفة مقارنة بما تأخذه شركات المساهمة .

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التأمين

عقد التأمين هو نوع من العقود القانونية، وبالتالي يخضع لمجموعة من الشروط والمبادئ الضرورية لأي عقد قانوني. هذه الشروط تشمل أهلية طرفي العقد (المؤمن والمستفيد) والرضا والإيجاب والقبول والتعويض المالي وشرعية موضوع العقد. ومع ذلك، يتميز عقد التأمين بمجموعة إضافية من المبادئ القانونية، والتي تتكون من ستة مبادئ، وهي: مبدأ حسن النية، مبدأ المصلحة التأمينية، مبدأ السبب القريب. جميع أنواع التأمين، سواء كانت تأمينات شخصية أو على الممتلكات أو المسؤولية، تتبع هذه المبادئ. أما الثلاثة مبادئ التالية، وهي: مبدأ الحلول في الحقوق، مبدأ المشاركة، ومبدأ التعويض، فهي لا تنطبق على تأمينات الأشخاص، ولكنها تنطبق على تأمينات الممتلكات و المسؤولية.

1- مبدأ حسن النية: هذا المبدأ يتطلب من طرفي العقد أن يتعاملوا مع بعضهما البعض بنية حسنة. يجب على المستفيد أن يقدم للمؤمن كل المعلومات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب، ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصحيحة. تعتمد أهمية هذا المبدأ على أن المؤمن يعتمد على معلومات المستفيد عند اتخاذ قرار بشأن قبول أو رفض التأمين، وكذلك يتحدد بناءً عليها قيمة الأقساط والشروط الأخرى. إذا قدم المستفيد معلومات غير صحيحة أو أغفل ذكر بيانات مهمة، يمكن اعتبار أن المؤمن تعرض لخطر مختلف عن الذي تم تحديده بناءً عليه. تتأثر النتائج المتعلقة بمعلومات المستفيد الخاطئة استنادًا إلى مدى أهمية تلك المعلومات وإذا كان الإغفال عن حسن نية أو بسوء نية. إذا كانت البيانات الجوهرية غير صحيحة والسوء النية موجود، مثل عدم ذكر وجود مواد خطرة في الممتلكات المؤمن عليها، يعتبر العقد باطلًا. لكن إذا كان الإغفال يتعلق بمعلومات مهمة وتم بنية حسنة، فقد لا يبطل العقد. [1]

2- مبدأ المصلحة التأمينية: هذا المبدأ يتطلب أن يكون للشخص مصلحة حقيقية في الشخص أو الشيء المؤمن عليه، بمعنى أن تكون لديه فائدة مادية منه. فعال، ليس كل خطر قابل للتأمين، إلا إذا كان يمكن قياسه ماليًا. يعرف المصلحة التأمينية بأنها الحق القانوني في التأمين الناتج عن علاقة مالية بين المؤمن له والشيء المؤمن عليه. عقود التأمين يجب أن تشمل مصلحة تأمينية لتجنب المقامرة، حيث تكون ضد المصلحة العامة.

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية ، مصر، 2006 ،ص 98

كما أنها تقلل من حالات المخاطر المتعمدة، بحيث لا يمكن لشخص أن يؤمن على ممتلكات شخص آخر ويقوم بإحداث خسارة للحصول على العائد. أيضًا، تساعد المصلحة التأمينية في قياس قيمة الخسارة المؤمن عليها في التأمين على الممتلكات، حيث تُعتبر المصلحة التأمينية أحد معايير التعويض.[1]

3- مبدأ السبب القريب: بحسب هذا المبدأ، يجب أن يكون الحادث المؤمَّن منه هو السبب المباشر الذي أدى إلى الخسارة. يجب أن يكون السبب الفعلي هو الذي بدأ سلسلة الأحداث التي أدت إلى الخسارة، من دون أي عوامل خارجية تؤثر. الكلمة "قريب" تشير إلى العلاقة بين السبب والخسارة، وليس إلى الوقت. هذا المبدأ يثير جدلًا بين المستفيدين، خاصة عندما يتصل السبب القريب بتأمينات أخرى. مثلًا، إذا تم التأمين على مبنى ضد الحريق، لكن لم يتم تضمين الزلازل، وفي حال حدوث زلزال أدى إلى انفجار، فإن شركة التأمين غير ملزمة بدفع التعويض لأن السبب المباشر هو الزلزال.

4- مبدأ الحلول في الحقوق: هذا المبدأ يرتبط بمبدأ التعويض، حيث يتيح للمؤمن الحلول محل المؤمن له في المطالبة بالتعويض من طرف ثالث، بعد تسوية المطالبات. يمتد هذا المبدأ ليشمل قيام المؤمن برفع الدعاوى والمطالبة بالحقوق من أطراف ذات صلة بالحادث. إذا حصلت شركة التأمين على مبلغ أكبر من التعويض المدفوع، يتم إرجاع الفرق للمؤمن له.

5- مبدأ المشاركة: هذا المبدأ هو نتيجة طبيعية لمبدأ التعويض، حيث أنه إذا قام شخص بتأمين شيء لدى أكثر من شركة تأمين، فإن المبلغ الذي يحصل عليه من كل واحدة من هذه الشركات معادل لقيمة التعويض المستحق له. إجمالي التعويض من جميع الشركات لا يمكن أن يتجاوز قيمة الخسارة الفعلية. كما ينص مبدأ المشاركة على حق المؤمن في مطالبة باقي الشركات بالمشاركة في التعويض النسبي بناءً على حصصهم. يلزم لابتكار هذا المبدأ أن تكون هناك عدة شركات تأمين، وأن تغطي وثائق التأمين نفس الشيء ونفس الخطر، وأن تكون المصلحة التأمينية متشابهة في كافة الوثائق، وأن تكون جميعها سارية في وقت وقوع الخطر.

6- مبدأ التعويض: مبدأ التعويض يعتبر من الركائز الرئيسية في مجال التأمين. ينص هذا المبدأ على أن شركة التأمين توافق على دفع مبلغ لا يتجاوز قيمة الخسارة الحقيقية. ولا ينبغي للمؤمن له أن يكسب أي هامش ربح من الخسارة. معظم عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية تُعتبر عقود تعويض، وعندما تحدث خسارة مغطاة، يجب ألا تدفع شركة التأمين أكثر من المبلغ الفعلي للخسارة. ومع ذلك، ليس بالضرورة أن يتم تعويض كل الخسائر بشكل كامل؛ بسبب وجود تحملات أو حدود على المبالغ المدفوعة، بالإضافة إلى شروط تعاقدية أخرى، قد يكون المبلغ الذي يتم دفعه أقل من الخسارة الحقيقية. كما أن هذا المبدأ يُؤكد على أنه لا يُسمح

[1] اسامة غرمي سلام ، شقيري نوري موسى، ادارة الخطر و التأمين، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 130 -131

للمؤمن له بالحصول على تعويض أكبر من قيمة الخسارة التي وقعت، بل يجب أن يعود المؤمن له إلى نفس الحالة التي كان عليها قبل وقوع الخطر. الهدف من هذا المبدأ هو:

– منع المؤمن له من تحقيق مكاسب أو إثراء على حساب التأمين.

– تقليل خطر السلوك الأخلاقي السيء، حتى لا يعتمد المؤمن له على وقوع الخطر للحصول على التعويض.

المبحث الثاني: الاطار النظري لإدارة المخاطر

لقد حاول الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار وخبراء التأمين لفترة طويلة مناقشة مفهوم الخطر وحالة عدم اليقين، وقد اختلفوا في وضع تعريف شامل للخطر. ومع ذلك، كانت هذه الاختلافات تهدف إلى توسيع نطاق التعريف وتقليل العيوب الموجودة في التعريفات السابقة

المطلب الأول: ماهية الخطر و إدارة المخاطر

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الخطر

أولا: مفهوم الخطر

1– المفهوم اللغوي للخطر

لغويًا: كلمة "خطر" مشتقة من المصطلح اللاتيني "RESCASS" أو "RISQUE"، والذي يشير إلى التغير في التوازن والانحراف عن المتوقع.

اصطلاحًا: الخطر هو الالتزام الذي يحمل في طياته الشك وعدم اليقين، مع احتمال حدوث نفع أو ضرر، حيث يكون الضرر إما تدهورًا أو خسارة.

2–المفهوم الاقتصادي للخطر:

تناول العديد من الكتاب والباحثون مفهوم الخطر، مما أدى إلى ظهور تعاريف مختلفة، منها:

1. ويليامز و هاينز يعرفان الخطر بأنه الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين، أي أن الخطر هو حالة من عدم اليقين.

2. نايت: يعرف الخطر على أنه "حالة عدم اليقين القابلة للقياس"، مع التأكيد على ضرورة قياس هذه الحالة، وهو ما قد يكون صعبًا في بعض الأحيان بسبب العوامل المعنوية التي يصعب قياسها.

وتشمل التعاريف الأخرى للخطر:

– الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين.

– توقع اختلافات بين العائد المخطط والمتوقع.

– احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع.

– الخسارة المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع حادث معين.

من خلال هذه التعاريف، يمكن استنتاج أن الخطر هو حالة من عدم اليقين تصاحب صانع القرار بسبب صعوبة التنبؤ بنتائج قراراته، مما قد يؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية.[1]

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة، وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل معها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهات أخرى، تجنبها، أو تقليل الآثار السلبية الناتجة عنها. كما تشمل هذه العملية السيطرة على المخاطر وتقليلها إلى مستويات مقبول، مما يساعد على ضمان استمرارية عمل المؤسسة وتحقيق أهدافها.

تُعتبر المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الحياة البشرية وعمل المنشآت، ولا يوجد تعريف واحد للخطر، حيث يختلف مفهومه بين الاقتصاديين، علماء السلوك، والإحصائيين. في مجال إدارة المخاطر، يُعرّف الخطر غالبًا بأنه حالة من عدم اليقين، مع ضرورة التمييز بين الخطر وعدم اليقين.

إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، حيث تتبع المؤسسات إجراءات منظمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطتها، بهدف تعظيم القيمة المضافة وتحقيق النجاح المستدام. تركز إدارة المخاطر الفعّالة على تحديد المخاطر ومعالجتها بشكل استباقي، مما يزيد من فرص النجاح ويقلل من احتمالية الفشل وعدم اليقين في تحقيق الأهداف.[2]

المطلب الثاني : اهداف و خطوات إدارة المخاطر

اولا: اهداف إدارة المخاطر

1– الأهداف التي تسبق التعرض للخسارة:

– **الهدف الاقتصادي** : يتمثل في الاستعداد للمخاطر المحتملة بأقل تكلفة ممكنة، بما في ذلك تحليل تكاليف برامج الأمان وأقساط التأمين.

– **تخفيف التوتر النفسي** : يسعى مديرو المخاطر إلى تقليل الضغوط النفسية الناتجة عن وجود مخاطر كبيرة، مثل التهديدات القانونية أو الأخطار التشغيلية.

– **الوفاء بالالتزامات القانونية:** يجب على المؤسسات الالتزام بالتشريعات الحكومية المتعلقة بالسلامة وحماية البيئة والمستهلكين.

[1] عقون حكيمة ، إدارة مخاطر شركات التامين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT أم البواقي ، مرجع سبق ذكره

[2] د. كمال محمود جبرا، التأمين و إدارة الخطر، مرجع سبق ذكره

2- الأهداف التي تلي التعرض للخسارة:

- **بقاء المنشأة:** ضمان قدرة المؤسسة على استئناف عملياتها بعد الخسارة.
- **استمرارية التشغيل:** خاصة في المنشآت التي تقدم خدمات عامة، مثل البنوك والمخابز.
- **استقرار الإيرادات:** الحفاظ على تدفق الإيرادات حتى في ظل الظروف الصعبة.
- **استمرار النمو:** العمل على تطوير المنتجات وفتح أسواق جديدة لضمان نمو المؤسسة.
- **المسؤوليات الاجتماعية:** تقليل الآثار السلبية للخسارة على الموظفين والموردين والمجتمع بشكل عام.

ثانيا: خطوات عملية ادارة المخاطر

1- الإعداد:

يشمل التخطيط للعملية، وتحديد نطاق العمل، والأسس المستخدمة لتقييم المخاطر، بالإضافة إلى وضع إطار للعملية وأجندة للتحليل.

2- تحديد المخاطر:

في هذه المرحلة، يتم التعرف على المخاطر المهمة. تشكل المخاطر أحداثًا يمكن أن تؤدي لحصول مشاكل، ومن هنا يمكننا بدء التعرف عليها من مصدر المشاكل أو من المشكلة نفسها. عند تحديد المشكلة أو مصدرها، يصبح بالإمكان البحث عن الحوادث التي قد تنتج عنها أو تلك التي قد تؤدي إلى مشكلة.

طرق التعرف على المخاطر تشمل:

2-أ-التحديد المعتمد على الأهداف: كل المنظمات والفرق العاملة على المشاريع تسعى لتحقيق أهداف معينة، لذا فإن أي حدث يهدد إنجاز هذه الأهداف كلياً أو جزئياً يعد خطراً.

2-ب-التحديد المعتمد على السيناريو: يتضمن تحليل السيناريو خلق سيناريوهات متعددة، قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف أو دراسة التفاعل بين القوى في السوق أو معركة. وبالتالي، أي حدث يسبب سيناريو غير متوقع وغير مرغوب يعد خطراً.

2-ج-التحديد المعتمد على التصنيف: يتضمن وضع تفاصيل عن جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

2-د-مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات، هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

3-التقييم: بمجرد التعرف على المخاطر المحتملة، ينبغي تقييمها من حيث شدتها في التسبب بالخسائر واحتمالية حدوثها. قد يكون قياس هذه العوامل سهلاً في بعض الأحيان، بينما يكون صعبًا في أحيان أخرى. تكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها، حيث لا تتوفر دائماً معلومات إحصائية عن الحوادث السابقة، كما أن تقييم شدة النتائج يمكن أن يكون صعبًا عندما تتعلق بالموجودات غير المادية.

4-إدارة المخاطر واستمرارية العمل: تتمثل إدارة المخاطر في ممارسة نظامية لاختيار طرق فعالة من حيث التكلفة لتقليل أثر التهديدات على المنظمة. لن يمكن تفادي جميع المخاطر أو تقليلها بالكامل بسبب وجود عوائق عملية ومالية. لذا، يجب على جميع المؤسسات قبول مستوى معين من المخاطر المتبقية. بينما تهدف إدارة المخاطر إلى تقليل الخسائر قدر الإمكان، فإن تخطيط استمرارية العمل يعالج النتائج المترتبة على ما يتبقى من مخاطر. تكمن أهميته في أن بعض الحوادث التي قد تبدو غير محتملة قد تحدث إذا كان هناك وقت كافٍ لها. لذا، ترتبط إدارة المخاطر بتخطيط استمرارية العمل وتعتبر عملية متكاملة. توفر إدارة المخاطر مدخلات هامة لهذه العملية، مثل: الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة، وغيرها.

تغطي إدارة المخاطر مجالات واسعة تتعلق بتخطيط استمرارية العمل، بما يتجاوز مجرد إدارة المخاطر نفسها. يُعتبر هذا المجال جزءًا من علوم الاقتصاد المرتبطة بالنقاط التالية:

1-تحديد علاجات نوعية لجميع أنواع المخاطر على مختلف مستوياتها، وإدارة العمليات اليومية.

2-السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال المرتبطة بالأصول كالقروض والسندات وغيرها من أدوات الاستثمار.

3-حماية الأصول لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.

4- إجراء دراسات قبل أو بعد وقوع الخسائر بهدف منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد المخاطر التي يجب السيطرة عليها واستخدام الأدوات المناسبة لتقليل احتمال حدوثها أو تكرارها.

5-تحديد إجراءات محددة يجب القيام بها بشأن مخاطر معينة للسيطرة على الأحداث والخسائر.

6-العمل على تقليل الخسائر إلى أدنى حد وضمانها من خلال الرقابة الفورية أو تحويلها إلى جهات خارجية إذا لزم الأمر، بإدارة المنظمة ومدير إدارة المخاطر.

7- تعزيز صورة المؤسسة من خلال بث الثقة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين، عبر حماية قدرتها المستمرة على تحقيق الأرباح على الرغم من أي خسائر عرضية قد تؤثر على الأرباح.[1]

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين و طرق ادارتها

اولا: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين

إن التعويضات التي تقدمها شركات التأمين للمستفيدين لا تعتبر نوعا من المخاطر. فالتعويض يصنف كتكاليف محددة سلفا. بينما المخاطر الفعلية التي تواجهها يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع رئيسية كما يلي:.

1-زيادة مقدار التعويضات عما هو متوقع:

[1] د. كمال محمود جبرا، التأمين و إدارة الخطر، مرجع سبق ذكره

تظهر هذه المخاطر عندما ترتفع التكاليف المتعلقة بإصدار وثائق التأمين والالتزامات الأخرى، حيث تدفع الشركة تعويضات أكبر من المخصص لها. بمعنى آخر، تتعلق هذه المخاطر بتحصيل الشركة لمبالغ أقل مما توافق على تحمله من مخاطر. إذا استثمرت الشركة أموالها في أوراق مالية تحقق أداءً جيدًا، فيجب أن تتوقع عوائد مناسبة. ولكن إذا دفعت تعويضات كبيرة تفوق ما تم تخصيصه، فلن تتمكن من توقع عوائد مرضية على المدى الطويل. علاوة على ذلك، قد يحدث هذا الارتفاع بسبب زيادة كبيرة في معدل التضخم، مما يؤدي إلى تصاعد قيمة التعويضات، أو نتيجة لكوارث معينة، أو يكون ناتجًا عن خطأ في تقييم حجم المخاطر الفعلي، وبالتالي خطأ في توقع قيمة التعويضات. [1]

2-انخفاض المبيعات:

هذا قد يحدث بسبب دورة الكساد، مما يجعل بعض المؤمن لهم غير قادرين على دفع الأقساط، أو يتراجع بعض العملاء عن قرار شراء وثائق التأمين على الحياة. يعتقد البعض أن الاستثمار في المؤسسات المالية الأخرى، مثل البنوك، قد يحقق لهم عائدًا أكبر من التوفير من قيمة الأقساط بدلاً من الاكتفاء بوثيقة التأمين. وهذا يعود في الغالب إلى أن الفائدة التي يحصلون عليها من خطة الادخار في وثيقة التأمين تكون عادة نسبة بسيطة.[2]

3-تراجع القيمة السوقية لعناصر محفظة الاستثمار:

من المعروف أنه خلال فترات التضخم ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤثر سلبًا على القيمة السوقية للأوراق المالية ذات العائد الثابت، مثل الأسهم العادية. وبالتالي، قد ينخفض العائد الناتج عنها خلال فترات التضخم بشكل ملحوظ، مما يؤدي إلى تراجع قيمتها السوقية. وعندما تكون هناك فترات كساد، تصبح أسعار السندات ورفع الرسوم الظاهرة واضحين، مع ظهور انخفاض في العائدات الناتجة عن الأسهم بسبب انخفاض أرباح الشركات، وهذا يجعل أسعار السوق في تراجع، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة مكونات محفظة الاستثمار لشركات التأمين. [3]

4-مخاطر إلغاء الوثائق ومخاطر الاقتراض:

تزداد مقاييس إلغاء الوثائق ونسب الاقتراض خلال الفترات التضخمية وكذلك فترة الكساد. يعود ذلك إلى محاولة المؤمن لهم الحصول على عائد مالي لتعويضهم عن انخفاض دخلهم خلال فترات الكساد أو بسبب تراجع القيمة الشرائية للنقود. ومع انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، تجد الشركة نفسها مضغوطة تحتاج

[1] محمد صلاح الحناوي و اخرون ، اسوق المال و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ،ص 374
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية و أسواق المال، مركز دلتا للطباعة، مصر، 2008، ص 452
[3] منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه، ص375

إلى موارد مالية لمواجهة المخاطر، مما قد يجبر شركات التأمين على بيع جزء من الأوراق المالية بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية بشكل عام. نتيجة لذلك، يتراجع عدد الوثائق المراد إصدارها من قبل شركات التأمين. من المهم أن نذكر أنه توجد وسائل عديدة لتفادي المخاطر المذكورة في كل من فترات التضخم والركود، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

تنويع الاستثمارات لتحقيق توازن، حيث يمكن أن تشمل السندات الحكومية والسندات الخاصة بالمنشآت والأقساط العقارية، بدلاً من الاعتماد فقط على الأسهم.

بناء هيكل متوازن لمجموعات السندات بمواعيد استحقاق مختلفة، حيث يمكن لشركة التأمين الحد من مخاطر إلغاء الوثائق ومخاطر الاقتراض وضمان الحد الأدنى من الخسائر.

التركيز على تقليل حجم الاستثمار في الأسهم، التي تميل قيمتها السوقية للتغير بشكل أكبر مقارنة بأنواع الأوراق المالية الأخرى.

ثانيا: طرق ادارة المخاطر

سياسة إدارة المخاطر تعد من أبرز السياسات التي تضعها الشركات للتعامل مع المخاطر المحيطة بأعمالها، وتهدف هذه السياسة إلى حماية أصول الشركة وضمان استقرارها المالي. هنالك عدد من الأساليب التي تستطيع شركات التأمين اتباعها من أجل إدارة وتغطية المخاطر، وتتمثل هذه الأساليب في:

1- إدارة مخاطر الاكتتاب:

للحد من مثل هذه المخاطر في شركات التأمين، ينبغي تنظيم الأخطار المتشابهة والمستقلة ضمن محفظة واحدة، ثم تحديد عدد المخاطر المحتملة، وتوزيعها، وتقدير قيمة الخسائر المحتملة القصوى. من الضروري أيضًا اتباع سياسة تنويع الأخطار المكتتبة، حيث يؤدي تنوع المخاطر التي يتم تأمينها إلى انخفاض فرص الخسارة الإجمالية. لذلك، تقوم شركات التأمين بوضع استراتيجيات للاكتتاب تشمل تنويع مخاطر التأمين عبر فئات مختلفة، مما يساعد في تقليل الخسائر الناتجة عن مطالبات التأمين عند التركيز على نوع محدد. هدف الشركة من خلال خطة الاكتتاب هو تحقيق تنوع في تغطية التأمين، مقدار الخسائر المتوقعة، نوع النشاط، والموقع الجغرافي. كما تعتمد خطة الاكتتاب على وجود حدود محددة عند قبول التأمين تتماشى مع الخيارات الملائمة للشركة. [1]

2- إدارة مخاطر التغير:

[1] حكيمة عقون، إدارة مخاطر شركات التأمين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التأمينات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (2014/2013)، ص69

تتم هذه الإدارة من خلال استخدام إعادة التأمين، حيث تعد هذه التقنية مرتبطة بمسؤوليات الشركات التأمينية، وتساعد في تقليص خطر الانهيار، وهو احتمال تكبد خسائر تفوق الأموال المتاحة.

3- إدارة مخاطر تسيير الاكتتاب:

للتقليل من مخاطر إدارة الاكتتاب، ينبغي على مدير الاكتتاب اختيار المخاطر وفقًا لقدرات وطبيعة أهداف الشركة، ويجب أن يمتلك المدير الخبرة اللازمة لضبط شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم، مع ضرورة أن تكون تسعيرة المخاطر متناسبة لتغطية الأخطار المكتتبة. [1]

4- إدارة مخاطر إعادة التأمين:

عند استخدام الشركات لهذه التقنية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- التعرف بدقة على عقود التأمين التي تحتاج إلى إعادة تأمين، وتحديد النسبة المناسبة للتنازل بما يتناسب مع حدود الاكتتاب للشركة.
- اختيار نوع إعادة التأمين الأنسب للعملية، فإذا كانت الشركة قد اكتتبت مخاطر تركزت في مكان وزمان محددين مثل الكوارث الطبيعية، فإنها قد تختار أسلوب إعادة تأمين مناسب.
- البحث عن أفضل معيد تأمين يقدم عمولة جيدة في مقابل التنازل، دون أن يتضمن مخاطر عدم الالتزام من قبله، حيث يعرف إعادة التأمين بأنه تبادل المخاطر الفنية مقابل المخاطر الخاصة بمعيد التأمين.

5- إدارة مخاطر الاستثمار:

لتقليل هذا النوع من المخاطر، تقوم شركات التأمين بتنوع مكونات المحفظة الاستثمارية، بحيث لا تركز على استثمار محدد وتقوم بتقييم جميع الأصول بشكل دقيق. التنوع هنا يشير إلى القرار الخاص بتشكيلة الاستثمارات في المحفظة، ومن المهم أن يشمل ذلك التنويع بين مراكز الإصدارات وتواريخ الاستحقاق.

6- إدارة مخاطر السيولة:

تطبق الشركة في إدارتها لمخاطر السيولة سياسة تنويع مصادر التمويل، وذلك ضمن أنواع التأمين المختلفة، كما تركز على تحليل فترات استحقاق الأصول لتحقيق التوافق ومراقبة مخاطر السيولة والفجوات، مع الحفاظ على رصيد كافٍ من السيولة النقدية والأرصدة القابلة للتسييل لتلبية الالتزامات المالية. [2]

7- إدارة مخاطر تغيرات السوق:

تعتمد شركات التأمين هذه السياسة من خلال: [3]

[1] Jacques Blondeau et Christian Parant, La réassurance ; approche technique, Economica, Paris, 2003 p518
[2] حكيمة عقون، مرجع سبق ذكره، ص 70
[3] Jacques Blondeau et christian Parant, op.cit, p 519

– تطبيق استراتيجية تسويقية تتسم بالملائمة لتقليل المخاطر.

– عرض أسعار تنافسية وتقديم منتجات جذابة للمستهلك، مع استخدام قنوات توزيع متعددة ومتاحة.

8- إدارة مخاطر عدم التوافق بين الأصول و الخصوم:

توجد عدة أساليب يمكن اعتمادها من قبل شركات التأمين لإدارة وتغطية المخاطر التي تواجهها سواء على صعيد أصولها أو خصومها أو كليهما، ومن بين هذه الأساليب تقنيات التخصيص التي تهدف إلى جعل التدفقات المالية الناتجة عن محفظة الأصول قادرة على مواجهة تدفقات الخصوم. وفي هذا السياق، نميز بين استراتيجيتين هما:

أ- التدفقات النقدية المتساوية: بموجب هذه الاستراتيجية، يتم تشكيل محفظة تضم أصولاً تكون تدفقاتها المستقبلية متساوية لتدفقات الالتزامات المترتبة على الشركة تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من العقود في تواريخ معينة. غالبًا ما تُستخدم هذه الاستراتيجية بشكل خاص في تأمين الحياة لتقليل مخاطر معدل الفائدة.

ب- طرق التحصين: تشير إلى تعزيز عناصر الأصول والخصوم، حيث تعني هذه الطريقة توحيد الحساسية لمعدلات الفائدة بهدف الحماية من الخسائر الناتجة عن تقلبات المعدلات. يعتمد ذلك على تشكيل محفظة من الأصول بحيث يؤثر تغيير معدلات الفائدة عليها بنفس تأثيرها على التزامات الشركة. يتمثل التخصيص في مرحلتين: [1]

– تحديد القيمة الحالية وحساسية عناصر الخصوم.

– تشكيل محفظة استثمارية توازن قيمتها الحالية وحساسيتها مع تلك الخاصة بالخصوم.

المبحث الثالث: شركات التأمين و دورها في إدارة المخاطر

المطلب الأول: شركات التأمين و وظائفها

أولا: مفهوم شركات التأمين

شركات التأمين هي مؤسسات مالية متخصصة تقدم خدمات الحماية ضد المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات، وذلك مقابل دفع أقساط منتظمة. تقوم هذه الشركات بجمع الأقساط من عدد كبير من العملاء لتعويض الخسائر التي قد يتعرض لها البعض منهم، وفقًا لشروط العقود المبرمة. تهدف شركات التأمين إلى توفير الأمان المالي وتقليل أثر الحوادث غير المتوقعة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: وظائف شركات التأمين: تعمل شركات التأمين من خلال مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تضمن تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها بشكل فعال. هذه الوظائف تشمل:

[1] حكيمة عقون، مرجع سبق ذكره، ص 71

1-وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة بتحديد القسط المناسب الذي يجب على المؤمن له دفعه مقابل التغطية التأمينية ضد خطر معين. يتم تحديد السعر بناءً على عدة عوامل، مثل درجة الخطر، ومبلغ التأمين، والظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده، بالإضافة إلى معدل الفائدة الفني. يُعرف الشخص المسؤول عن تحديد أسعار التأمين باسم الاكتواري ، وهو متخصص في الرياضيات والإحصاء، حيث يعتمد على البيانات الإحصائية الخاصة بالحوادث والوفيات والأمراض وغيرها لتحديد الأسعار بشكل دقيق ومنافس، مع ضمان تغطية الخطر وتحقيق الربح.

2-وظيفة الاكتتاب: تختص هذه الوظيفة باختيار وتبويب طلبات التأمين وفقاً لسياسات الشركة، بهدف تجميع محفظة تأمينية متوازنة ومربحة. يتم من خلال الاكتتاب قبول الطلبات التي يُتوقع أن تحقق أرباحاً ورفض تلك التي قد تؤدي إلى خسائر. تعتمد سياسة الاكتتاب على مبادئ أساسية مثل:

-اختيار طالبي التأمين بناءً على معدل الخسارة المتوقع.

-تحقيق التوازن بين أنواع التأمينات المختلفة لتقليل المخاطر.

-تطبيق العدالة في تحديد الأقساط بما يتناسب مع درجة الخطر ومبلغ التأمين.

تُجمع المعلومات اللازمة للاكتتاب من مصادر متعددة، مثل طلبات التأمين، تقارير الوكلاء، الاستعلامات الخارجية، والفحوصات الطبية أو الفنية للممتلكات المؤمن عليها.

3-وظيفة الإنتاج: تشير هذه الوظيفة إلى الأنشطة التسويقية والمبيعات التي تقوم بها شركات التأمين لتسويق خدماتها التأمينية. يتم تنفيذ هذه الوظيفة من خلال فريق من الوكلاء والمندوبين الذين يعملون على جذب العملاء وتدريبهم على تقديم الخدمات التأمينية. تشمل الأنشطة التسويقية تطوير برامج تأمينية جديدة، وإجراء الأبحاث التسويقية، ووضع استراتيجيات تسويقية فعالة، بالإضافة إلى الإعلان عن الخدمات في وسائل الإعلام المختلفة.

4-وظيفة تسوية المطالبات: تهتم هذه الوظيفة بدراسة المطالبات المقدمة من المؤمن لهم وتحديد مدى استحقاقهم للتعويضات عند تحقق الخطر المؤمن ضده. يتم ذلك من خلال التحقق من صحة المطالبة، وتحديد مقدار التعويض المناسب، وتسديد المطالبات بشكل عادل وسريع. يعتمد تسوية المطالبات على عدة أسس، مثل:

- التحقق من صحة المطالبة والتأكد من تغطيتها بوثيقة التأمين.
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات لضمان رضا العملاء.
- تقديم المساعدة للمؤمن لهم لتعزيز سمعة الشركة.

يتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل مسوي الخسائر، الذي قد يكون وكيلاً تابعاً للشركة أو موظفاً داخلياً أو طرفاً مستقلاً متخصصاً في تسوية الخسائر.

5-وظيفة إعادة التأمين: تقوم هذه الوظيفة على نقل جزء من المخاطر التي تتحملها شركة التأمين إلى شركات إعادة التأمين، وذلك لتقليل الأعباء المالية الناتجة عن الخسائر الكبيرة. يعتبر عقد إعادة التأمين مشابهاً لعقد التأمين العادي، إلا أن أطرافه تكون شركات التأمين وشركات إعادة التأمين. تتيح هذه الوظيفة لشركات التأمين تحسين قدرتها على تحمل المخاطر الكبيرة وتوسيع نطاق تغطيتها التأمينية.

6-وظيفة الاستثمار: نظراً لتوافر أموال كبيرة من أقساط التأمين، تقوم شركات التأمين باستثمار هذه الأموال في أدوات استثمارية مناسبة. تعتمد استراتيجية الاستثمار على طبيعة التأمينات التي تقدمها الشركة:

-في حالة تأمينات الحياة، يتم استثمار الأموال في أدوات طويلة الأجل بسبب طبيعة الالتزامات الممتدة.

-في حالة تأمينات الممتلكات، يتم التركيز على أدوات استثمارية قصيرة الأجل وعالية السيولة، مثل الأسهم وأذونات الخزينة.

تساهم هذه الوظيفة في تعزيز الأرباح المالية للشركة وضمان استقرارها المالي على المدى الطويل.

ثالثا: مصادر اموال شركة التأمين و استخداماتها.

1-مصادر الأموال: تشمل ما يلي:

1-أ-حقوق الملكية: تتضمن رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وهي لا تعد النسبة الأكبر ضمن مكونات الأموال في شركات التأمين.

1-ب-المخصصات الفنية: تعكس حقوق الوثائق، وتمثل النسبة الأكبر من مصادر التمويل في شركات التأمين. تأتي هذه المصادر من الأنشطة التي تقوم بها الشركة في مجالات التأمينات العامة أو التأمينات على الحياة.

2-استخدامات الأموال: يطلق على هذه الاستخدامات مصطلح الاستثمارات، وفيما يخص استخدامات الأموال في شركات التأمين يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- تستثمر شركات التأمين الغالبية العظمى من أموالها المتوفرة في استثمارات طويلة الأجل، مما يدل على أن الاستثمارات قصيرة الأجل تمثل نسبة صغيرة.

- الأصول الثابتة المرتبطة بالتشغيل تشكل جزءًا ضئيلاً من إجمالي الأصول في شركة التأمين.

بناءً على ما تقدم، نجد أن الأصول لدى شركات التأمين تتكون في معظمها من استثمارات، على عكس الشركات التجارية والصناعية التي تمثل الآلات والمعدات والبضائع النسبة الكبرى من أصولها. بينما تكون

الأصول في شركات التأمين عادة مكونة من أسهم وسندات وقروض مضمونة بوثائق التأمين، إضافة إلى استثمارات في العقارات للاستفادة من العوائد الناتجة عن الإيجار.

ويعتمد ضمان حقوق المؤمن لهم عند وقوع الخطر على مدى كفاءة السياسة الاستثمارية المتبعة في شركات التأمين. لذلك، تبتعد شركات التأمين عن استثمار أموالها في مجالات غير مضمونة، حتى لو كانت تلك المجالات تقدم عوائد مرتفعة، خوفًا من فقدان رأس المال. وبذلك، تحرص شركات التأمين على وجود سيولة كافية لتلبية الالتزامات الفورية الناجمة عن وقوع المخاطر، مع توفير ضمان كافٍ في استثماراتها المتنوعة، وتفادي المخاطر على أموال حملة الوثائق. لذا فإن تحقيق الربحية يُعتبر هدفًا طويل الأجل، بينما يبقى توفير السيولة أمرًا عاجلاً لتسديد الالتزامات القصيرة الأجل.

كما ذكرنا سابقًا، تختلف السياسات الاستثمارية في تأمينات الحياة عن تلك في التأمينات العامة بسبب اختلاف طبيعة كل منهما، حيث تُعتبر فروع تأمينات الحياة من أهم مصادر التمويل والاستثمار لشركات التأمين عند مقارنتها بالتأمين على الحياة .[1]

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه شركات التأمين حسب الاطار الاحترازي للملاءة

أولا: الإطار الاحترازي في التأمين من الملاءة I إلى الملاءة II:

منذ السبعينيات، كان هناك نظام تنظيمي احترازي في مجال التأمين على الحياة وغير الحياة (مثل التأمين ضد المسؤولية). هذا النظام يضمن أن شركات التأمين تمتلك الأموال اللازمة لتلبية التزاماتها، وأنها تستطيع تعويض الأشخاص المؤمن عليهم عند حدوث الضرر، وكذلك معالجة طلبات استرداد أموال التأمين على الحياة.

تشمل هذه التوجيهات الأوروبية التي صدرت في 1973 (للتأمين على غير الحياة) و1979 (للتأمين على الحياة) وكذلك المبادئ والنظم الخاصة بالإشراف من 1992 و1995. بعد ذلك، تم إضافة ما يسمى بالملاءة المالية I، بعد صدور عدة توجيهات في عام 2002. بحسب (Dreyfuss 2012)، يعتبر نظام الملاءة I نظامًا احترازيًا يستند إلى التوجيهات من السبعينيات، ورغم وجود مراجعات له في عام 2002، إلا أنه لم يعد مناسبًا، نظرًا للمسائل الاقتصادية والمالية والقانونية المتعلقة بالتأمين.

تسببت العولمة ونمو شركات التأمين العالمية وظهور مخاطر جديدة في إرغام شركات التأمين على تعديل نموذج الملاءة I، وخلق متطلبات تنظيمية جديدة في العديد من الدول الأوروبية. هذا أدى إلى زيادة تعقيد النماذج الرياضية المستخدمة لتقييم المخاطر، وكذلك الاستخدام الواسع للمعلومات والهندسة المالية وتطور طرق توزيع التأمين وزيادة نشاط التأمين البنكي.

[1] د. كمال محمود جبرا، التامين و إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره

بسبب ذلك، تسعى التوجيهات الجديدة إلى تغيير هذا الإطار، والتحول من قاعدة حسابية (حيث لم يكن هناك تحديد شامل للسيطرة الداخلية على المخاطر) إلى قاعدة أكثر تكاملًا تعزز جودة مراقبة المخاطر والتقارير الخاصة بها.

كانت نصوص الملاءة I تحتوي على متطلبات بسيطة، حيث لم تشمل توضيح الحوكمة والرقابة الاحترازية لمجموعات التأمين، بل كانت تركز فقط على الكيانات القانونية دون النظر بشكل كافٍ إلى الخصائص الاقتصادية لمجموعات التأمين التي تأثرت بتوسع أنشطتها.

في ظل الانتقادات الموجهة إلى هذا الإطار الاحترازي على مستوى أوروبا، لأنه كان بسيطًا جدًا ولم يأخذ في الاعتبار المخاطر المحددة لكل شركة تأمين أو هيكلها الإداري، أصدر التوجيه الأوروبي رقم 2009/138 في 25 نوفمبر 2009 بهدف تعديل النظام الاحترازي في هذا المجال.

يسعى هذا التوجيه المعروف باسم "الملاءة الثانية" للدخول حيز التنفيذ في عامي 2012 و2013، وهو مرتبط بأنشطة التأمين وإعادة التأمين وممارسات هذا القطاع، وقد تم تطبيقه في 1 يناير 2016.

تحت إطار الجهاز المعياري أومنيبوس II، تم تسهيل الانتقال من الملاءة I إلى الملاءة II لأسباب عملية، مثل التعديلات على بازل II في بداية القرن 21 في القطاع المصرفي.

ومع ذلك، فإن هيئة الرقابة الاحترازية هي جزء من التطبيق التدريجي لهذا التوجيه في فرنسا بالتعاون مع ممثلي شركات التأمين.

يعتمد الإطار الاحترازي في مجال التأمين على ثلاثة مستويات وفقًا لإجراء يسمى "لامفالوسي".

– المستوى الأول يتصل بتوجيه الملاءة II، ويتطلب تنفيذه من كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي دون السماح بوجود قواعد وطنية منفصلة.

– المستوى الثاني يركز على الإجراءات المفوضة من المفوضية الأوروبية أو الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA سابقًا CEIOPS) من خلال اللائحة الأوروبية التي تطبق مباشرة في القانون الوطني.

– المستوى الثالث يشمل المعايير والمبادئ التوجيهية الفنية، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي تحددها الهيئة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية (EIOPA).

إلى جانب هذه العناصر، تم وضع توجيه للتكيف يسمى "الجامع 2، OMNIBUS2" من قبل السلطات الأوروبية لأجل تعديل توجيه الملاءة II في إطار النظام الأوروبي للإشراف والاستقرار المالي.

الشكل رقم 1.1 : النظام الاحترازي للملاءة II

العمود I :	العمود II :	العمود III :
متطلبات الكمية - حساب متطلبات حقوق الملكية - تطوير النماذج الداخلية، اختيار الصيغة القياسية أو الداخلية. - تأمين البيانات. - تحليل الأثر الكمي.	متطلبات النوعية: - وظيفة المخاطر ORSA (تقييم المخاطر الخاصة للملاءة). - وظيفة اكتوارية. - وظيفة الامتثال. - تعزيز نظام الرقابة الداخلية. - التدقيق الداخلي. - الحوكمة واستراتيجية قبول الخطر.	الإبلاغ ، الاتصال بالمخاطر. - الاتصالات المالية. - الميزانية الاحترازية للمستثمرين، والسلطات الرقابية، والعملاء وشركات إعادة التأمين.

الأهداف : تحسين حماية الأشخاص المؤمن عليهم

تعزيز تنظيم افضل / مواءمة القواعد الاحترازية في أوروبا

تمكين شركات التامين من خلال إدارة جيدة للمخاطر

المصدر: خوجة بوعبدالله, دور مؤشرات المخاطر الرئيسية في التنبؤ بالمخاطر التشغيلية (دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التصرف, تخصص مالية, المدرسة العليا للتجارة, تونس,2020/2019.

ثانيا: المخاطر التي تواجهها شركات التأمين

تقدم شركات التأمين للأشخاص والمستثمرين فرصة لتجنب العديد من المخاطر، حيث يقوم هؤلاء بنقل المخاطر القابلة للتأمين إلى شركات التأمين، التي بدورها تعمل على إدارتها بفعالية لتفادي وقوع حالات كارثية قد تؤثر سلبًا على الوضع المالي للشركة، بالإضافة إلى السعي للحفاظ على ربحيتها. وفي هذا السياق، نشير إلى المخاطر غير المالية التي تم ذكرها سابقًا.

إلا أن شركات التأمين تتعرض أثناء عملها للعديد من المخاطر المرتبطة بعملياتها، بخلاف تلك التي تم قبول التأمين عليها، وقد ازدادت أهمية هذه المخاطر في السنوات الأخيرة، نظرًا لتأثيرها على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين، مما قد يهدد ملاءتها المالية ويعرضها للإفلاس في الكثير من الحالات.

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين إلى عدة فئات: من ضمنها مخاطر الاكتتاب، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر القرض، المخاطر التشغيلية.

الشكل رقم 2.1 : مخاطر التأمين وفق الملاءة II

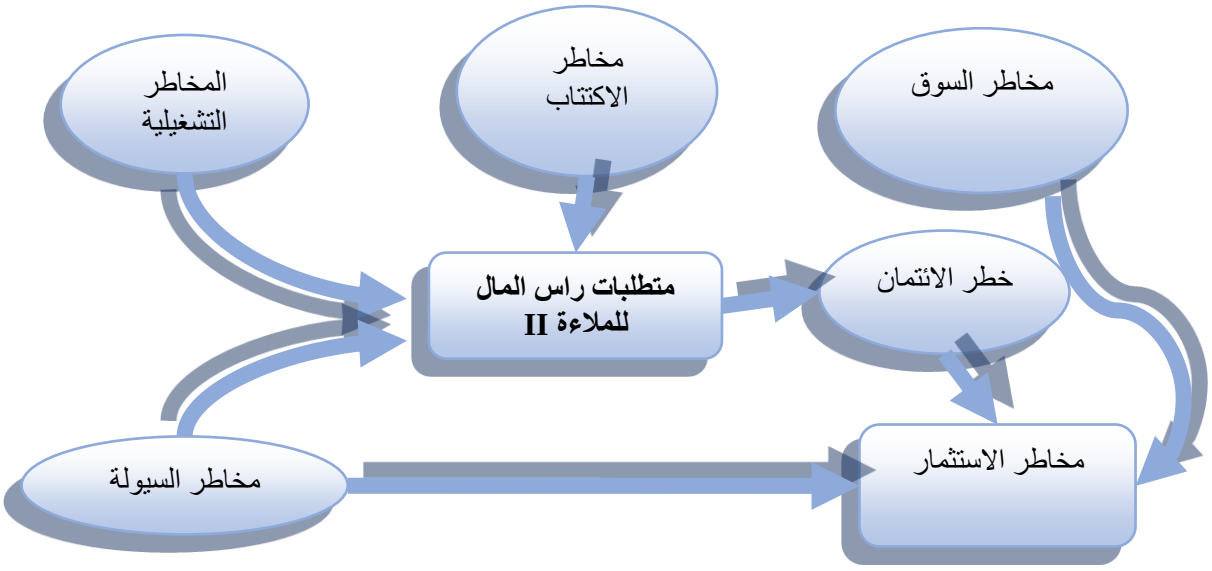

Source :Clélia SAUVET. Solvency 2 quelle modélisation stochastique des provisions techniques prévoyance et non vie? Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'Actuaire, institut de science financière et d'assurance, université Claude BERNARD, Lyon, 2006, p18

1-مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين

يعد الاكتتاب من الوظائف الأساسية لشركات التأمين، حيث يمثل عملية اختيار وتصنيف طلبات التأمين بغرض تكوين محفظة أعمال ناجحة. هذه العملية تنطوي على تحمل المخاطر عبر عقود التأمين التي تتبناها، ولكن يقوم الاكتتاب أيضًا بتوليد مخاطر ذات صلة على مستوى الشركة، بخلاف المخاطر التي تم تأمينها، والتي نطلق عليها مصطلح مخاطر الاكتتاب.

تشير مخاطر الاكتتاب إلى تلك المخاطر المتعلقة بالأعمال التي يتم الاكتتاب فيها، والتي قد تؤدي إلى انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، مما يهدد الوضع المالي للشركة.

يمكن تلخيص أبرز هذه المخاطر في النقاط التالية:

- ضعف الاكتتاب نتيجة الاكتتاب في مخاطر غير جيدة، وهو ما لا يصب في صالح الشركة.
- التصميم غير الملائم للمنتجات.
- الخسائر الناتجة عن تسعير المنتجات بشكل خاطئ وطلب أقساط أقل من القيمة الفعلية للخطر، مما يؤدي إلى عدم كفاية الأقساط لتغطية الالتزامات المستقبلية.
- الخسائر الناتجة عن تقييم ضئيل للمخصصات أو المؤونات التقنية.
- خيارات التوسع غير المدروسة وعدم تحديد نطاق التغطية الممكنة، مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة أو مركزة.
- التقييم غير المناسب للمخاطر المقبولة وعدم تصنيفها في الفئات الصحيحة، وبالتالي يختلف الاحتمال الفعلي عن المتوقع لكل فئة.

يعتبر الفائض أو العجز التأميني مقياسا دقيقا لمخاطر الاكتتاب في شركات التأمين من خلال تقييم أدائها الفني، حيث أن أي فائض أو عجز يظهر نتيجة أداء النشاط التأميني بحتة.

يمكن الحصول على الناتج من طرح صافي الأقساط المكتتبة وإضافة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الأعباء، والتي تشمل صافي التعويضات التحميلية، ونفقات الإدارة، وصافي العمولات المدفوعة، وأي تكاليف إضافية أخرى.

كما يعد معدل ربحية الاكتتاب مؤشراً جيداً لمخاطر الاكتتاب في شركات التأمين، نظراً لأنه أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الناتج الاكتتابي، ويحتسب كما يلي:

معدل ربحية الاكتتاب = 100% - النسبة المجمعة

حيث أن:

النسبة المجمعة (تكاليف الإنتاج) = معدل الخسارة الفني + معدل صافي التكلفة.

معدل الخسارة = التعويضات التحميلية / الأقساط المكتتبة.

معدل صافي التكلفة = صافي مصاريف الاكتتاب / صافي الأقساط المكتتبة.

صافي مصاريف الاكتتاب = المصاريف الإدارية + العمولات وتكاليف الإنتاج – العمولات المحصلة من التأمين المعاد.

تعكس النسبة المجمعة مدى ربحية الشركة واستقرارها، كما تعطي فكرة جيدة عن جودة عمليات التأمين التي لها معدلات خسارة متوازنة.

هناك العديد من النماذج المتقدمة المقترحة لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين وتحديد احتياجات رأس المال اللازم لمواجهتها، وأهمها النماذج الداخلية لتقييم مخاطر الاكتتاب التي تعتمد على قواعد إحصائية ورياضية واقتصادية.[1]

2- مخاطر السيولة في شركات التأمين

مخاطر السيولة تشير إلى الأوضاع التي تواجه فيها شركة التأمين صعوبة في تحويل أصولها إلى نقد لتسديد التزاماتها، أو تبيع أصولها بأسعار منخفضة. وهذا يعني أن الأصول السائلة للشركة غير كافية لتلبية التزاماتها (مثل التعويضات والمرتجعات وإعادة الشراء) نحو المؤمن لهم عند حلول المواعيد، مما قد يضطرها إلى بيع أصولها بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقة.[2]

تُعرف أيضاً بأنها: "مخاطر تظهر عند عدم القدرة على تسديد الدين المستحق من أصل يمكن تحقيقه أو جاهز. لتحقيق التوظيف، يلزم توفر رؤوس أموال كافية، ويجب أن تكون هذه الأموال متاحة". مما يعني أن شركة التأمين قد لا تستطيع توفير السيولة اللازمة عندما تواجه التزامات غير منتظمة في الوقت المناسب.

يعود فشل السيولة إلى الفجوة بين القيم المتوقعة والقيم الفعلية نتيجة لكثرة التعويضات والمرتجعات غير المتوقعة، مما يجعل شركة التأمين غير قادرة على تسديد التزاماتها في الوقت المحدد، مما يهدد الثقة فيها، بغض النظر عن ملاءتها المالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلغاءات وتنازلات عن عقود التأمين، وبالتالي عواقب وخيمة على الشركة.

وفيما يلي بعض الأسباب المحتملة لتزايد مخاطر السيولة:

[1] أبو بكر عيد احمد ،إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)، عمان، الأردن، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،2011

[2] هدى بن محمد. (2005). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT). مذكرة ماجيستير. قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري

– يمكن أن ينشأ الطلب غير المتوقع على السيولة نتيجة لانخفاض التصنيف الائتماني، الدعاية السلبية، تدهور الأوضاع الاقتصادية، مشاكل شركات أخرى في نفس المجال، ومدى توافر موارد التمويل والوصول إلى أسواق رأس المال.

– تقلبات غير متوقعة في الطلب على السيولة، وبعض الخصائص الخاصة ببعض الشركات، يمكن أن تزيد من مخاطر السيولة على نحو مثل:

قد يحد حجم الشركة من إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال، حيث قد تواجه الشركات الصغيرة صعوبة في الحصول على خيارات تمويل مثل تلك المتاحة للشركات الكبيرة. ومن ناحية أخرى، إذا اضطرت شركة كبيرة إلى بيع أصولها دفعة واحدة، فقد لا يستطيع السوق استيعاب هذا الحجم بالسعر العادل.

المطالبات العاجلة للحصول على مدفوعات نقدية قد تشكل خطراً في حالة نقص السيولة النقدية، على عكس المطالبات النقدية المتوقعة التي تعتبر أقل خطورة ويمكن التحكم فيها.

تأجيل المطالبات النقدية غير المعروفة يزيد من مخاطر السيولة، ومع ذلك، فإن المخاطر تظل منخفضة مع فترة تأجيل طويلة حيث تعطي الشركة فرصة كافية للحصول على السيولة.

عدم القدرة على الاقتراض قصير الأجل من البنوك أو الأوراق المالية يزيد من مخاطر السيولة.

الأزمات في الأسواق المالية تؤثر أيضاً على مخاطر السيولة، فعندما تكون تحركات السوق شديدة، تزداد التقلبات بشكل كبير.

من أجل إدارة مخاطر السيولة، تحدد الجمعية الاكتوارية الدولية عدة مستويات لإدارة السيولة:

– إدارة السيولة اليومية: وهي عادة ما تكون وظيفة خزينة الشركة.

– إدارة التدفق النقدي المستمر: التي تراقب الاحتياجات النقدية لفترة تمتد من ستة (6) أشهر إلى أربعة وعشرين (24) شهرًا.

– اختبار ضغط مخاطر السيولة: والتي تركز على المخاطر الكارثية.

في عام 2009، قررت لجنة بازل إصدار مجموعة من المتطلبات الكمية للسيولة، واقترحت في هذا الشأن ما يلي:

– نسبة تغطية السيولة: هذه النسبة تحدد الأصول السائلة عالية الجودة التي تحتفظ بها الشركة والتي يمكن استخدامها لتغطية صافي التدفقات النقدية الصادرة من خلال سيناريوهات تحمل قصيرة الأجل.

– نسبة التمويل المستقر الصافي: تقيس هذه النسبة مقدار التمويل المستقر على المدى الطويل الذي تستخدمه الشركة مقارنةً بصفة سيولة الأصول الممولة، وإمكانيات الطلب الطارئ على التمويل الناتجة عن الالتزامات والتعهدات خارج الميزانية.

لذا، فإن مخاطر السيولة تكون عادة من بين أهم القضايا التي تهم الهيئات الرقابية والمشرفين وكذلك المؤسسات المالية بشكل عام، وخاصةً شركات التأمين وإعادة التأمين.

3- مخاطر السوق في شركات التأمين

تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصول معينة مثل الأسهم أو السندات أو القروض أو العملات أو السلع. وتتعلق أيضًا بالعقود المشتقة المتصلة بهذه الأصول، حيث تتأثر القيمة السوقية بتغيرات عدة مثل سعر الأصل وتذبذباته، ومعدلات الفائدة، ومدى زمن العقد[1].

وبناءً على ذلك، تشمل مخاطر السوق التعرض لتقلبات في المتغيرات المالية كالأرباح، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأيضًا تحركات الأسعار غير المتوقعة. كما تشمل الخيارات المتعلقة بتقلبات أسعار الأصول.

تتعرض شركات التأمين لمخاطر السوق باعتبارها مؤسسات مالية تتأثر بالتغيرات في الأسواق المالية، ما يؤدي إلى تغير قيم الأصول والمنتجات والمحافظ الاستثمارية. وقد قسمتها الجمعية الاكتوارية الدولية إلى عدة عوامل رئيسية، تشمل :

– مخاطر أسعار الفائدة: المخاطر المرتبطة بالخسائر الناتجة عن تغييرات في أسعار الفائدة.

– مخاطر الأسهم والعقارات: المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الأسهم والخصائص الأخرى.

– مخاطر العملة: المخاطر الناتجة عن التغيرات في قيم العملات، مما يؤدي إلى خسائر في الأصول الأجنبية أو ارتفاع الالتزامات بالعملات الأجنبية.

– مخاطر التركيز: المخاطر الناتجة عن زيادة التعرض بالخسائر بسبب تركز الاستثمارات في منطقة معينة أو في قطاعات محددة.

– مخاطر الأصول/الخصوم: التباين في توقيت ومقدار التدفقات النقدية من الأصول التي تدعم الخصوم وتلك الناتجة عن الخصوم، مما يؤدي إلى خطر عدم تطابق الأصول بالخصوم.

– مخاطر إعادة الاستثمار: المخاطر الناتجة عن انخفاض العائد على الأموال التي تمت إعادة استثمارها مقارنةً بالمستويات المتوقعة.

[1] بلعزوز بن علي. (2009). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، 7)7)، 331-344.

لذا، يتطلب الأمر أن تحتفظ شركات التأمين بجزء كافٍ من رأس المال لتغطية تأثير التقلبات، مع ضرورة تطابق تقلبات الأصول مع تقلبات الخصوم.

عادةً ما يتم استخدام القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق، ولكن هناك مخاطر متعلقة بهذه الأداة، حيث تعتمد على بيانات تاريخية كاحتمالات وتقوم بإنتاج بيانات توزع بشكل طبيعي مع متوسط وتباين ثابتين. ومع ذلك، فإن هذا لا يعكس الوضع الفعلي للسوق إلا لفترات قصيرة. بالرغم من ذلك، تبقى القيمة المعرضة للخطر أداة قيمة إذا تم استخدامها بشكل صحيح .

تقنية أخرى للتعامل مع مخاطر السوق هي اختبار التحمل (stress test) لقيم الأصول، والتي تتضمن سيناريوهات علمية يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة غير متوقعة، نتيجة تغير مفاجئ لمتغير رئيسي مثل أسعار السلع أو سعر الصرف أو منحنيات العوائد.

من المتوقع أن تتطور نماذج إدارة مخاطر السوق في شركات التأمين، خصوصاً تلك ذات المحافظ المعقدة، مع إمكانية وجود توازن بين التطوير ودقة النموذج والحفاظ على فرضيات بسيطة.

4- مخاطر القرض في شركات التأمين

يعد توسع نشاط الائتمان من خلال الاستثمار والإقراض جزءًا أساسيًا من نشاط شركات التأمين، لكن هذا التوسع قد ينطوي على مخاطر إضافية تتطلب إدارة فعالة للحفاظ على جودة محفظتها الائتمانية وربحيتها. من بين هذه المخاطر تأتي مخاطر القرض.

لم تكن مخاطر القرض محط اهتمام العديد من شركات التأمين، بالرغم من أن جزءًا كبيرًا من استثماراتها مرتبط بالسندات الحكومية وسندات الشركات، والتي تكون غالبًا عرضة لمخاطر القرض. وأظهرت الأزمات المالية الأخيرة في اليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال ضرورة التركيز على هذه المخاطر.

تُعرف مخاطر القرض بشكل عام بأنها المخاطر الناتجة عن خسائر قد تنشأ عند تخلف المقترض عن سداد القرض. يحدث ذلك عندما لا يلتزم الطرف الآخر في المعاملات المالية بشروط العقد، مما يؤدي إلى خسائر مالية للجهة المالكة للأصل . لذلك، تعد مخاطر القرض مرتبطة بعدم قدرة الطرف الآخر أو المدين على الوفاء بالتزامات متفق عليها.

أيضًا، يمكن تعريف مخاطر القرض على أنها المخاطر الناتجة عن انخفاض جودة الائتمان، سواء بما يتعلق بالمدينين أو الأطراف الأخرى (مثل عقود إعادة التأمين أو عقود المشتقات أو الودائع) وكذلك الوسطاء.[1]

[1] IAIS. (2004). Guidance paper on Investment Risk Management
Guidance paper n° 09. Approved in Amman: International Association of Insurance Supervisors.

لذا، يمكن القول إن مخاطر القرض للمؤسسات المالية عمومًا تتلخص في عدم استلام المدفوعات المستحقات على القروض والسندات بسبب إفلاس المقترض. أما الشركات التأمينية، فإن فشل إعادة التأمين يعد من المخاطر البارزة المرتبطة بالقرض.

تتضمن مخاطر القرض عدة جوانب :

4-1-مخاطر التخلف عن السداد (Default risk): وهي مخاطر عدم تلقي شركة التأمين للتدفقات النقدية أو الأصول المستحقة، أو التأخير في تحصيلها أو تحصيلها بشكل جزئي، نتيجة إخفاق الطرف في إيفاء الالتزامات المترتبة عليه.

4-2- مخاطر الانخفاض في القيمة (Downgrade or migration risk): وهي مخاطر تدهور احتمال وجود قصور أو تخلف في المستقبل، مما يؤثر سلبًا على القيمة الحالية للعقد مع طرف آخر.

4-3- مخاطر الانتشار المباشر للقرض (Indirect credit or spread risk): وهي المخاطر الناتجة عن تصورات السوق المستقبلية المتعلقة بزيادة الخطر سواء كانت كليًا أو جزئيًا.

4-4- مخاطر التركيز (concentration risk): وهي المخاطر الناتجة عن زيادة التعرض للخسائر بسبب تركيز الاستثمارات في منطقة جغرافية أو في قطاع اقتصادي معين أو طرف ذي علاقة.

بعد تحديد تلك المخاطر وفهم الأنواع المختلفة منها، يبدأ عملية قياس المخاطر، وهي مرحلة حاسمة في إدارة مخاطر القرض، حيث تهدف إلى تقدير حجم الخسائر المحتملة المرتبطة بالائتمان وتخصيص رأس المال المطلوب لمواجهتها.

غالبًا ما يستخدم القيمة المعرضة للخطر (VaR) كمؤشر لمخاطر القرض، حيث تحتاج إلى توزيعات الخسارة المستمدة للحصول على التوزيع التجريبي لخسائر القرض. هناك مساران رئيسيان لنمذجة هذا الخطر, إما الاعتماد على بيانات تاريخية وإجراء محاكاة للحصول على توزيع تجريبي للخسائر، أو وضع افتراضات نظرية بشأن طبيعة توزيعات الخسائر.

وفي النهاية، من المهم أن نلاحظ وجود تداخل بين المخاطر والذي يحتاج إلى فحص قبل عملية النمذجة، وإلا سيتطلب الأمر تخصيص رأس مال إضافي لمواجهة نفس الخطر بسبب ازدواجية القياس.

5- المخاطر التشغيلية في شركات التأمين

في العادة، كانت المخاطر التشغيلية تُنظر إليها على أنها مخاطر أقل أهمية في شركات التأمين. ولكن على مدار العقد الماضي، أدت زيادة عدد وحجم الخسائر التشغيلية إلى زيادة اهتمام وسائل الإعلام والجهات التنظيمية بهذه المخاطر. ومع اتساع نطاق الأحداث المرتبطة بها، وكذلك حجم الخسائر التي تواجهها شركات

التأمين، بات من الضروري فهم هذه المخاطر بشكل أعمق، إلى جانب خصوصيات إدارتها، والعلاقة بينها وبين المخاطر الأخرى.

5-1- تعريف المخاطر التشغيلية

تحتل إدارة المخاطر مكانة مركزية في قطاع الخدمات المالية، حيث بدأت الجهات التنظيمية مثل اتفاقيات بازل للمصارف واتفاقيات الملاءة لشركات التأمين تعطي اهتمامًا خاصًا للمخاطر التشغيلية بسبب الخسائر الكبيرة الناتجة عنها. تم استخدام مصطلح المخاطر التشغيلية لأول مرة في القطاع المصرفي في منتصف التسعينات تزامنًا مع فضائح مصرفية كبرى، مما ساعد على تعزيز دور مدير المخاطر التشغيلية وانتقاله من القطاع البنكي إلى التأمين.

وفقًا لاتفاقيات بازل، تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المرتبطة بالخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو الموارد البشرية، أو الأنظمة، أو بسبب أحداث خارجية. تشمل هذه المخاطر أيضاً المخاطر القانونية، ولكنها تستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.[1]

أما بالنسبة للمخاطر القانونية، فتُعرف وفق نفس الاتفاقيات بأنها المخاطر المرتبطة بالغرامات والعقوبات والأضرار الناتجة عن الأخطاء المرتبطة بممارسة الرقابة الاحترازية، بالإضافة إلى المعاملات الخاصة.

وبناءً على تعريف جمعية تبادل بيانات المخاطر التشغيلية، تعتمد المخاطر التشغيلية على الخسائر الناتجة عن ارتكاب مخالفات قانونية أو تنظيمية، أو جراء تفسيرات سلبية للأحكام التعاقدية أو عدم قابلية تنفيذها. كما تشمل التأثير من القوانين الجديدة والتغييرات في تفسير القوانين الموجودة.

على الرغم من أن تعاريف لجنة بازل للمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية موجهة إلى القطاع المصرفي في الأساس، إلا أنها تظل مهمة لقطاع التأمين، حيث تعتمد معظم اللوائح في أنحاء العالم نفس التعريفات.

تعرف الجمعية الدولية لمراقبي التأمين المخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو قصور الأنظمة الداخلية، أو الموارد البشرية، أو الرقابة، مما يؤدي إلى خسائر مادية. من الملحوظ أن هذا التعريف قريب جدًا من تعريف لجنة بازل، حيث يعتمد على التصنيفات نفسها ولكنه يشير إلى ضرورة أن تكون الخسائر المادية واضحة لنتمكن من تصنيفها كمخاطر تشغيلية.

تحدث مكتب مراقب المؤسسات المالية في كندا عن المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، معتمدًا نفس التعريف الذي وضعته لجنة بازل مع بعض التوسعات والأمثلة للمخاطر.

[1] Demoulin, C., & Others. (2006). Quantitative models for operationa isk: Extremes, Dependence and aggregation. Journal of banking and finance
.2658-2635 ,(10)30

نتبنى التعريف الذي جاء به الهيكل الأوروبي لمراقبة التأمين والمعاشات، نظرًا لأنه مرجع للعديد من الهيئات في العالم ويهدف إلى دعم الاستقرار المالي وشفافية الأسواق وحماية حملة الوثائق والمشاركين في نظم التقاعد. حيث جاء في توجيهات الملاءة 2 المعتمدة في 2003 تعريف المخاطر التشغيلية بأنها تشير إلى مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الموارد البشرية أو الأنظمة بسبب فشلها أو عدم كفايتها أو بسبب أحداث خارجية.

هذا التعريف يصنف المخاطر إلى أربع فئات رئيسية هي: العمليات الداخلية، والموارد البشرية، والأنظمة، والأحداث الخارجية. وأكد الهيكل الأوروبي لمراقبة التأمين والمعاشات على ضرورة مراعاة المخاطر القانونية مع استبعاد المخاطر المرتبطة بالقرارات الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

5-2-تصنيف المخاطر التشغيلية:

استنادًا إلى التعريفات السابقة لمخاطر التشغيل، تعود مصادر الخطر إلى أربعة محاور رئيسية: العمليات الداخلية، والموارد البشرية، والأنظمة، والأحداث الخارجية، حيث يتم تقسيم المخاطر التشغيلية بناءً على هذه المحاور إلى فئتين:

- **المخاطر القابلة للتحكم:** وهي تلك الناجمة عن فشل العمليات، أو الأخطاء البشرية، أو خلل في الأنظمة. يمكن التحكم بهذا النوع من المخاطر عن طريق إجراءات مراقبة وقائية.

- **المخاطر غير القابلة للتحكم:** تشمل الخسائر الناتجة عن أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية أو عوامل أخرى لا يمكن لشركات التأمين السيطرة عليها. في مثل هذه الحالات، تلجأ الشركات إلى التأمين وخطط الطوارئ لضمان استمرار النشاط.

كما ورد في توجيهات بازل أن المخاطر التشغيلية يمكن تصنيفها وفقًا لسبع (7) أنواع من الأحداث.

- **الاحتيال الداخلي:** تشير الخسائر الناتجة عن أفعال تهدف إلى الاحتيال أو اختلاس الممتلكات أو التحايل على القوانين أو سياسات الشركة التي تشمل على الأقل طرفا داخليا واحدا.

- **الاحتيال الخارجي:** تشير الخسائر الناتجة عن أفعال تهدف للاحتيال، واختلاس الممتلكات، أو مخالفة القانون من قِبَل طرف خارجي.

- **الممارسات المتعلقة بالعمل والسلامة في المواقع:** تشمل الخسائر الناجمة عن أفعال لا تتوافق مع التشريعات أو الاتفاقيات العمالية، وتتعلق بالصحة والسلامة، بالإضافة إلى المطالبات المتعلقة بالإصابات الشخصية أو انتهاكات حق المساواة والتمييز.

– **الزبائن، المنتجات والممارسات التجارية:** تشير الخسائر الناتجة عن الفشل، سواء كان متعمدا أو بسبب الإهمال، في الالتزامات المهنية تجاه عميل معين، أو تلك الناتجة عن طبيعة أو تصميم المنتج.

– **الأضرار في الأصول المادية:** تشمل الخسائر الناتجة عن الأضرار التي لحقت بالأصول بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث الأخرى.

– **تعطل الأعمال وفشل الأنظمة:** تشير إلى الخسائر الناتجة عن توقف أو تعطل الأعمال أو نتيجة لفشل الأنظمة.

– **تنفيذ وتسليم وإدارة العمليات:** تشمل الخسائر الناتجة عن توقف المعاملات أو مشاكل في إدارة العمليات أو تكبد خسائر في العلاقات مع الأطراف التجارية أو الموردين.

الشكل رقم 3.1 : تصنيف المخاطر التشغيلية وفق بازل II

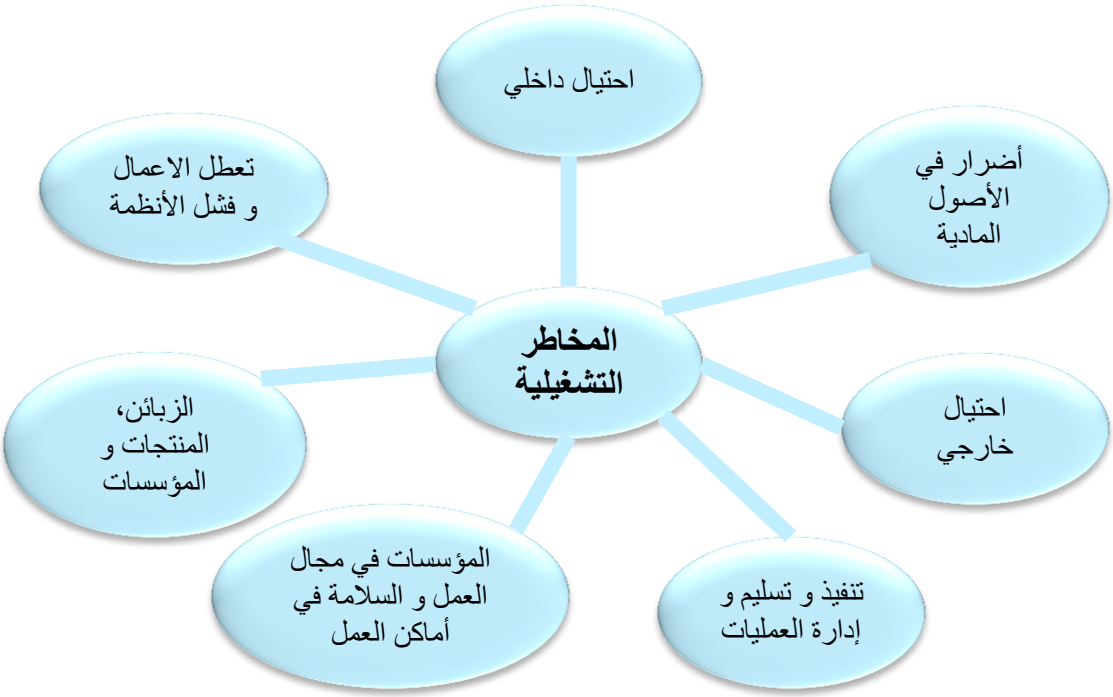

المصدر : (Dorogovsa & others, 2013,p.913)

على الرغم من أن هذا التصنيف يركز أساسا على القطاع المصرفي، إلا أن جميع أنواع هذه الأحداث تناسب شركات التأمين. في هذا السياق، قدم معهد وكلية الاكتواريين نظام تصنيف المخاطر بناءً على المبادئ الأساسية التالية:

- يعتمد التصنيف على الأحداث بدلاً من المسببات؛
- يركز على المخاطر الخطيرة ويستثني عموماً فشل الرقابة؛
- يعتبر إدارة الأصول والخصوم عملية رقابية ويولي اهتماماً أكبر للأحداث الكامنة في الأصول والخصوم؛
- ينظر للحوكمة أيضاً كعملية رقابة، ويعتبر ضعفها قضية جدية بالنسبة لشركات التأمين. لكن، يعود سبب الخسارة إلى مخاطر السوق والقروض ومخاطر أخرى وليس ضعف الحوكمة؛
- تعتبر مخاطر السمعة من ضمن المخاطر الاستراتيجية، حيث يمكن أن تتسبب الأضرار في سمعة الشركة في سحوبات جماعية، ولكن ينبغي تصنيفها ضمن فئات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

قدم معهد وكلية الاكتواريين قائمة أكثر تفصيلاً وشمولاً للمخاطر التشغيلية في قطاع التأمين بالاستناد إلى التعريفات التي وضعتها جمعية المؤمنين البريطانية، وإليك الفئات:

- **الاحتيال الداخلي:**
  - أنشطة ممنوعة.
  - سرقات واحتيالات.
- **الاحتيال الخارجي:**
  - سرقات واحتيالات؛
  - أنظمة الأمن مثل: الاختراقات.
- **الممارسات المتعلقة بالعمل والسلامة في المواقع:**
  - علاقات الموظفين مثل: الإضرابات، مطالبات بالفصل؛
  - الصحة والسلامة.
  - تمييز.
- **الأشخاص،الزبائن، المنتجات والممارسات التجارية:**
  - الالتزام، واجب الإفصاح، واجب الأمانة مثل: خيانة الأمانة؛
  - ممارسات تجارية غير أخلاقية مثل: فساد، غسيل أموال؛
  - عيوب في المنتجات؛
  - اختيارات، ترويج وتعرض للمخاطر مثل: تحليل غير كافٍ للعملاء.
  - استشارات وأخطاء تسويقية.
- **أضرار في الأصول المادية.**

- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة مثل: أعطال في الآلات.

- تنفيذ وتسليم وإدارة العمليات:

- قبول العملاء وإجراءات التوثيق مثل: أخطاء في إعداد العقود.
- إدخال وتنفيذ ومتابعة المعاملات مثل: أخطاء في العقود،
- إدارة حسابات الزبائن والعملاء مثل: أخطاء في المطالبات.
- المراقبة والبيانات المالية مثل: معلومات مالية زائفة.
- الشركاء التجاريون مثل: إدارة الأصول، إعادة التأمين.
- الموردون.

- المخاطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالامتثال لتغيرات اللوائح، القوانين الجديدة التي تؤثر على القيمة الذاتية (بما في ذلك حجز الممتلكات)، والتغيرات السلبية في الجباية.

على الرغم من أن نظام التصنيف يعتمد على الأحداث بدلاً من المسببات، إلا أن دراسة المسببات أمر مهم لفهم المخاطر التشغيلية، لأن العديد من الأسباب قد تؤدي إلى حدث محدد. يُشار إلى هذه الفئات الثمانية بمخاطر المستوى الأول، التي تتجزأ إلى عدة مخاطر فرعية حتى الوصول إلى المستوى الثالث الممثل لحدث الخطر. في هذا الإطار، حدد فريق معهد وكلية الاكتواريين ثلاثة وعشرين نوعاً من المخاطر التشغيلية في المستوى الثاني، وتم تحديد أكثر من ثلاثمئة وأربعين فئة فرعية في المستوى الثالث. إليك مثال على المستويات المختلفة للمخاطر التشغيلية.

المطلب الثالث: دور ادارة المخاطر لشركات التأمين

اولا: بالنسبة للعميل

1- تحليل المخاطر التي يتعرض لها العميل، حيث تتخصص هذه الإدارة في اكتشاف المخاطر المتنوعة التي تواجه العميل ثم تقوم بتصنيفها وتحديد المهددات القابلة للتأمين وتلك غير القابلة للتأمين.

2- إعداد دليل شامل لمخاطر العميل، يوضح هذا الدليل التهديدات التي تواجه العميل وأسبابها، سواء كانت ناتجة عن عوامل طبيعية أو أسباب شخصية، بالإضافة إلى تحديد الخسائر المباشرة التي قد تحدث نتيجة لهذه المخاطر وأيض الخسائر غير المباشرة.

3- تحليل مراحل النشاط الاقتصادي للعميل لتحديد الأخطار القابلة للتأمين التي يمكن أن يواجهها، وتوجيهه نحو أفضل السياسات والوسائل للتعامل مع هذه المخاطر.

4- تنفيذ مهام الفحص ودراسة المخاطر التي يسعى العميل للتأمين عليها، مع تقييم درجة خطورتها واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالتأمين، وإرشاد العميل إلى طرق الوقاية وتقليل المخاطر المحتملة.

5- تقييم وسائل الوقاية والتأمين في مراحل مختلفة من النشاط الاقتصادي، مع دراسة مدى فعاليتها وكفاءتها في مواجهة الأخطار المحددة، وتحديد نقاط الضعف وطرق تحسينها.

6- فحص نظم إدارة المخاطر الإلزامية للعميل، لتحديد مدى فعاليتها ونقاط ضعفها وكيفية معالجتها، سواء من خلال التأمين التجاري أو استراتيجيات وأساليب إدارة المخاطر الأخرى.

7- مساعدة العميل في اختيار الاستراتيجية الأكثر ملاءمة لإدارة المخاطر، حيث أن هذه الإدارة تتولى مهمة توجيه العميل نحو أفضل سياسة لمواجهة الأخطار، خاصةً تلك التي لا يمكن تأمينها والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

8- توجيه العميل حول كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط، والتي تتعلق بكون المخاطر التي يواجهها قابلة للتأمين، وكيفية التصدي للخسائر غير المباشرة الناتجة عن المخاطر المؤمنة.

9- تلعب إدارة المخاطر دورًا مهمًا في التأمينات الإلزامية المفروضة على العميل، من خلال دراسة هذه التأمينات وتحديد أوجه القصور فيها والطرق المناسبة لمعالجتها، مثل التأمينات الاجتماعية للعمال وتأمينات المسؤولية المدنية.

ثانيا: بالنسبة لشركات التأمين

تؤدي إدارة المخاطر في شركات التأمين دوراً مهمًا لشركة التأمين نفسها، حيث يتجلى هذا الدور في النقاط التالية:

1- بناء محفظة الشركة ونوعيتها من حيث تنوع التأمينات المختلفة وحجمها وتجانس المخاطر في كل نوع.

2- تصنيف المخاطر المقبولة بشكل فني مع وعي كبير لخطورة هذه المهمة، والتي تؤثر على القرارات المالية، مما يؤدي إلى تحديد الالتزامات والمعيدين للتأمين.

3- وضع هيكل إعادة التأمين بما يتناسب مع تركيب المخاطر المقبولة وحدودها وشروطها.

4- تحديد احتفاظ الشركة بصورة عامة لكل نوع من التأمين ولكل خطر مقبول.

5- تقييم تقديرات إدارة المطالبات المباشرة للمخصصات الفنية، لضمان كفايتها لمواجهة التزامات الشركة المستقبلية، باستخدام أدوات تحليلية مع مراعاة الخبرة الشخصية والتجارب الفعلية.

إدارة المخاطر للاقتصاديات التي تقوم بها شركات التأمين ككيان ضمن المجتمع.

6- دعم إدارة العلاقات العامة في شركات التأمين للعثور على أفضل سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها تلك الشركات.[1]

[1] عيد احمد أبو بكر ، إدارة اخطار شركات التأمين ، الأردن ، 2011 ، صفحة 232 - 246 – 247

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تم تناول الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في شركات التأمين. تم تقديم نظرة شاملة على مفهومي التأمين وإدارة المخاطر، حيث إنهما يعدان ركيزتين أساسيتين للحفاظ على الاستقرار المالي في المؤسسات. بدأ الفصل بتعريف التأمين من نقاط نظر مختلفة، بما في ذلك القانونية واللغوية والفقهية، بالإضافة إلى مناقشة تطوره التاريخي وأنواعه بناءً على معايير متعددة مثل نوع الخطر ومكان التأمين. تم تسليط الضوء أيضًا على المبادئ الأساسية لعقد التأمين مثل مبدأ حسن النية ومبدأ المصلحة التأمينية ومبدأ التعويض وغيرها.

بعد ذلك، تناول الفصل مفهوم الخطر ، مع التركيز على إدارة المخاطر كعملية استراتيجية تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم والتحكم في المخاطر التي قد تؤثر على استمرارية المؤسسة. تم عرض أهداف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الخطوات المتبعة، بدءًا من التحليل وصولًا إلى التقييم والمتابعة.

اختُتم الفصل بتوضيح دور شركات التأمين في إدارة المخاطر، مع مناقشة أهم التحديات التي تواجهها والأساليب المستخدمة للتقليل منها، مثل إعادة التأمين والتنوع والتحوط. كما بيّن الفصل العلاقة التكاملية بين التأمين وإدارة المخاطر، حيث تلعب شركات التأمين دورًا هامًا في تقليل آثار المخاطر على الأفراد والمؤسسات، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية في الشركة الجزائرية للتأمين CAAT

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري المتعلق بالتأمين وإدارة المخاطر، من حيث المفاهيم الأساسية، المبادئ العامة، وأنواع الأخطار وآليات التعامل معها، يأتي هذا الفصل الثاني لتجسيد الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال تسليط الضوء على تجربة واقعية في إدارة المخاطر ضمن شركة تأمين جزائرية، وهي الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).

تُعد شركة CAAT واحدة من أهم الفاعلين في سوق التأمين الجزائري، نظرًا لحجم عملياتها وتنوع خدماتها التأمينية، ما يجعلها نموذجًا ملائمًا لدراسة كيفية تطبيق إدارة المخاطر على المستوى العملي. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل السياسات والممارسات المعتمدة داخل الشركة لمواجهة الأخطار التي تواجهها، سواء كانت مرتبطة بالمخاطر الاكتوارية أو التشغيلية أو السوقية.

كما يتضمن هذا الفصل تقديمًا مفصلًا للشركة من حيث نشأتها وتنظيمها وخدماتها، ويُختم الفصل بدراسة حالة تطبيقية لملف تأميني فعلي، تُحلل من خلاله إجراءات التعامل مع الخطر ومدى فاعلية نظام إدارة المخاطر في تقليص آثاره.

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين

تعد شركة الجزائرية للتأمين (CAAT) عنصرا مهما في سوق التأمين في الجزائر، حيث تلعب دوره كبيرا في تطوير الأنشطة التأمينية بسبب خبرتها في إدارة المخاطر. سنعمل أولاً على تقديم تعريف شامل لهذه الشركة من خلال المطلبين التاليين:

مقدمة عن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)

مقدمة عن الوكالة مكان التدريب

المطلب الأول: مقدمة عن الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT)

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات لتطبيق مبدأ التخصص الذي تم اتباعه في السبعينيات والثمانينيات. سنقوم بتقديم لمحة عن تاريخ الشركة وتطورها، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، مع مناقشة الوظائف الرئيسية التي تؤديها.

اولا: تاريخ وتطور الشركة

تأسست شركة التأمينات الجزائرية (CAAT) في بيئة حيث تحتكر الدولة نشاط التأمين، مما جعل الشركات متخصصة. تم خلالها تأسيسها في 30 أبريل 1985 وفقًا للمرسوم رقم 85. 82، بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، التي كانت تعمل في مجال تأمين المخاطر الصناعية والنقل. وبما أن نسبة الإيرادات من تأمين النقل كانت مرتفعة، نشأت شركة (CAAT) من شركة (CAAR) وتمت تسميتها في البداية بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل، متخصصة في تأمين المخاطر المتعلقة بالنقل البري والبحري والجوي.[1]

عندما بدأت الإصلاحات وبدأت الجزائر في الانتقال إلى مرحلة الإدارة الذاتية للمؤسسات العامة، تغيرت هوية الشركة الجزائرية للتأمينات من كونها شركة عامة إلى شركة عامة اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA) في أكتوبر 1989. نتيجة لهذه التغييرات، قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصص الشركة في تأمينات النقل، مما سمح لها بتوسيع محفظتها الفنية لتشمل فروع التأمين التالية:

تأمين المخاطر الصناعية، مثل تأمين الحرائق وأعطال الآلات؛

تأمينات الأشخاص، التي تشمل تأمين الحياة والتأمين في حالة الوفاة؛

تأمين المخاطر البسيطة، مثل تأمين السرقة وتأمينات السيارات.

[1] هدى بن محمد ، تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، مذكرة منشورة ، 2005/2004 ، ص134

نتيجة لهذا التغيير في نشاطها، تم تعديل اسمها ليصبح الشركة الجزائرية للتأمينات بدلاً من الشركة الجزائرية لتأمينات النقل. ومع إلغاء شرط التخصص، بدأ يتزايد التنافس بين الشركات، لا سيما مع استمرار الدولة في الاحتكار إلى أن تم إصدار الأمر 95 . 07 في عام 1995، الذي ألغى احتكار الدولة لقطاع التأمين وفتح السوق أمام الشركات الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية. وهذا دفع الشركة الجزائرية للتأمينات إلى إعادة هيكلة نفسها لتتكيف مع المخاطر الجديدة وتواجه التغييرات.

تقدم الشركة الجزائرية للتأمينات مجموعة من منتجات التأمين لحماية زبائنها (الأفراد أو المؤسسات) من المخاطر التي قد تواجه ممتلكاتهم أو حياتهم الاجتماعية أو المهنية، حيث تسعى إلى التوافق بين ما تقدمه من منتجات واحتياجات ورغبات زبائنها.

تهدف الشركة إلى توسيع مجموعة منتجاتها التي تتركز بصورة كبيرة على تأمين النقل، فهي تسعى لضم أنواع تأمين أخرى لمواجهة المنافسة وتحقيق أكبر حصة في السوق. تأخذ في الاعتبار ضرورة تلبيتها لاحتياجات العملاء من خلال توفير منتجات بأسعار معقولة وخدمات ذات جودة عالية. [1]

في بداية عام 1985، كان عدد وكالات التوزيع 10، والآن لديها 7 فروع وكل منها يكون لديه وكالاته الخاصة.

أ. تطور عائدات الشركة: كانت قيمة رأس المال في سنة 1986 تبلغ 60 مليون دينار جزائري، وقد ارتفعت إلى 900 مليون دينار في سنة 1995، ثم بلغت 1. 5 مليار دينار في 1997. خلال عامي 2007 و2008، زادت العائدات إلى 7. 49 مليار دينار، وذلك بعد ما يقرب من 22 إلى 23 سنة من بدء نشاطها. في عام 2009، قدرت العائدات بحوالي 11. 49 مليار دينار، لتصل إلى 14. 08 مليار دينار في 2010، مما جعلها تحتل المركز الثاني في السوق بحصة تبلغ 18٪. حققت الشركة عائدات قدرها 7 مليار دينار جزائري في 2010، وارتفعت في عامي 2011 و2012 إلى 15. 5 مليار دينار جزائري. من خلال الرسوم البيانية، يتضح أن رأس المال الاجتماعي لشركة (CAAT) شهد تطوراً مستمراً في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 1985، خاصة بين 2007 و2009، وصولاً إلى 2012 حين وصلت العائدات إلى أعلى مستوياتها، وهذا يرجع إلى تعزيز قدرات التفاوض على الاكتتاب ونشر ثقافة التأمين في الآونة الأخيرة.

ب. تطور عدد موظفي الشركة: مع بداية نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات، كان عدد موظفيها نحو 300، ثم زاد إلى 1200 في عام 1996، ليصل إلى 1365 في 2010.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص135

ثانيا: التنظيم الداخلي للشركة: قامت الشركة بإعادة هيكلة تنظيمها ليتوافق مع المتغيرات والتطورات المحيطة بها، وكذلك مع مختلف فروع التأمين التي أصبحت تقدمها. يشمل الهيكل التنظيمي للشركة رئيس مدير عام (PDG) الذي يتولى الإدارة العامة واتخاذ القرارات، ثم تأتي باقي المديريات التي تدير الأنشطة المختلفة مثل المدير العام المساعد، مدير إعادة التأمين، مدير النقل، مدير الموارد، ومدير التخطيط والإعلام الآلي، وغيرها. تضم الشركة 7 فروع متوزعة في جميع أنحاء البلاد، وكل فرع يحتوي على عدد من الوكالات بالإضافة إلى الوكلاء العموميين المرتبطين بها أو المتعاونين معها.

تتكون شبكة التوزيع للشركة الجزائرية للتأمين الشامل من 7 وحدات: عنابة، قسنطينة، وهران، غرداية، فرع الجزائر 1، فرع الجزائر 2، وفرع الجزائر 3.

الشكل رقم 1.2: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)

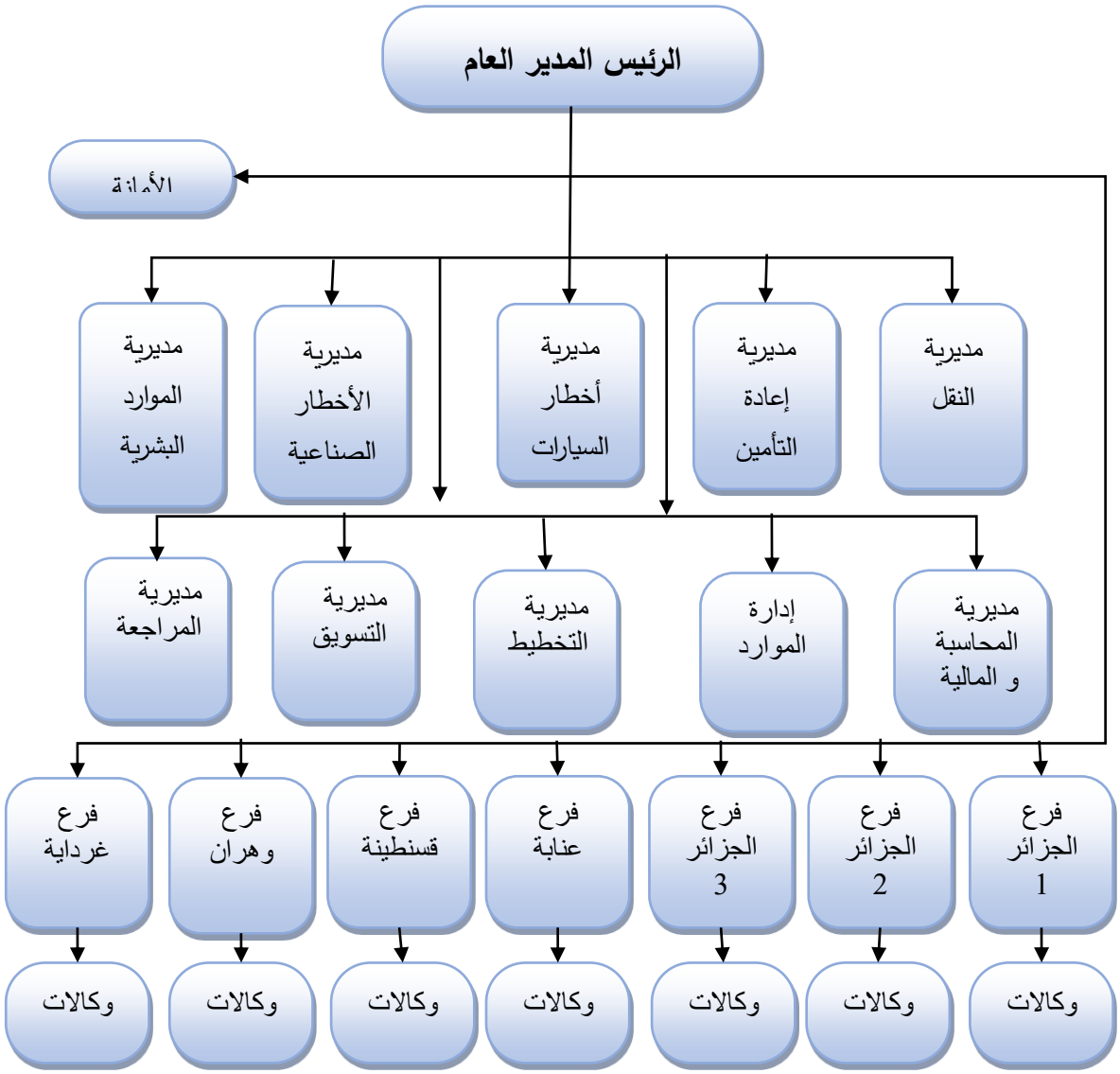

المصدر: وثائق من الوكالة

المطلب الثاني: التعريف بالوكالة و هيكلها التنظيمي

اولا: التعريف بالوكالة

هي مؤسسة اقتصادية تتعامل مباشرة مع الزبائن في مجال التأمين، وهذه الوكالة، والتي تحمل اسم CAAT، تعتبر واحدة من الفروع التابعة للمديرية الجهوية في وهران. ورمزها التجاري هو 424.

تقع الوكالة في دائرة تيارت، ولاية تيارت، حيث تتواجد في موقع استراتيجي

ثانيا: أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) :

تشمل أهداف الشركة ما يلي:

– استثمار رأس المال في مشاريع تعود بالنفع على الشركة والمجتمع.

– تعزيز نظام الرقابة الداخلي عن طريق القيام بعمليات تفتيش وتدقيق، بهدف الوقاية بشكل أفضل من المخاطر.

– تشجيع الادخار على المدى الطويل والمساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال توظيف الأموال كودائع في البنوك.

– زيادة عدد المؤمن لهم عن طريق توعيتهم بأهمية التأمين.

– تطوير الشبكة الوطنية للتوزيع من خلال إنشاء وحدات ووكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد والمنافسة مع شركات مثل SAA و CAAR وغيرها.

– الحفاظ على حصتها في السوق الوطني.

ثالثا: التنظيم الداخلي لوكالة التأمين تيارت :

– المدير : هو المسؤول الرئيسي والمشرف على إدارة الوكالة داخليا وخارجيا، ويتولى الشؤون الإدارية ويتخذ القرارات، ويوجه التعليمات للموظفين. يتلقى أوامره من المدير الجهوي (وهران) ولديه عدة مهام تشمل:

– مراقبة جميع الأعمال.

– مراقبة الموظفين داخل الوكالة.

– التصديق على جميع الأعمال.

– تقديم الخدمات.

– مصلحة الإنتاج : تعتبر هذه المصلحة التقنية العمود الفقري للوكالة، حيث تمثل المصدر الرئيس للدخل من خلال عقود التأمين المتنوعة. أهم مجالات التأمين تشمل: تأمين السيارات، التأمين الصناعي والتجاري، تأمين النقل، وتأمين المباني.

– مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث) : تشمل الحوادث المادية والجسدية. يتولى هذا القسم معالجة الحوادث الناجمة عن حوادث المرور أو غيرها، وأهم مهامه تشمل:

– مراجعة المعلومات المقدم حول الحوادث والأضرار. إذا كان الخطأ من المؤمن، يقوم بتعويض الطرف الآخر، وفي حال العكس، يتم تعويض المؤمن وتواصل الوكالة مع الشركة المسؤولة عن الحادث.

– إدارة ملفات تسجيل التصريحات المقدمة.

– تحديد نسبة التعويض عن طريق خبير.

بالنسبة للحوادث الجسدية، يهتم هذا القسم بالحوادث التي تتسبب في إصابات أو وفيات. تشمل مهامه:

– دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو ذويهم.

– تحديد نسبة العجز بأنواعه، بناءا على تقرير الطبيب الشرعي، وهذا يؤثر على قيمة التعويض.

– مصلحة المحاسبة والمالية: من الضروري أن تمتلك المؤسسة قسم محاسبي لإدارة حساباتها وضمان توازنها. تحتاج كل وكالة تأمين إلى نظام محاسبي متخصص، حيث تتعامل مع عمليات مالية ولا تمتلك ميزانية. تتضمن مهامها:

– إصدار الشيكات لتعويضات.

– إدارة العمليات اليومية.

– تسديد المستحقات.

بوصف الوكالة كمؤسسة اقتصادية، تبرز الحاجة إلى إقامة علاقات داخلية وخارجية، وتشمل هذه العلاقات:

– العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الإنتاج: تعتمد هذه العلاقة على نقل العقود التي أبرمتها الوكالة مع الزبائن خلال اليوم (نسخة من العقود) من مصلحة الإنتاج إلى مصلحة المحاسبة، حيث تتولى الأخيرة تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

– العلاقة بين المحاسبة ومصلحة الحوادث: تنطوي العلاقة الأساسية بين هاتين المصلحتين على نقل ملفات التعويضات المستحقة للزبائن من قبل مصلحة الحوادث إلى مصلحة المحاسبة، والتي تتضمن أوامر السداد وتحويل الملفات إلى قيود محاسبية. إذا كان هناك أي خطأ، يتم إرجاع الملف إلى مصلحة الحوادث لمراجعته.

الشكل رقم 2.2 : الهيكل التنظيمي للوكالة CAAT تيارت

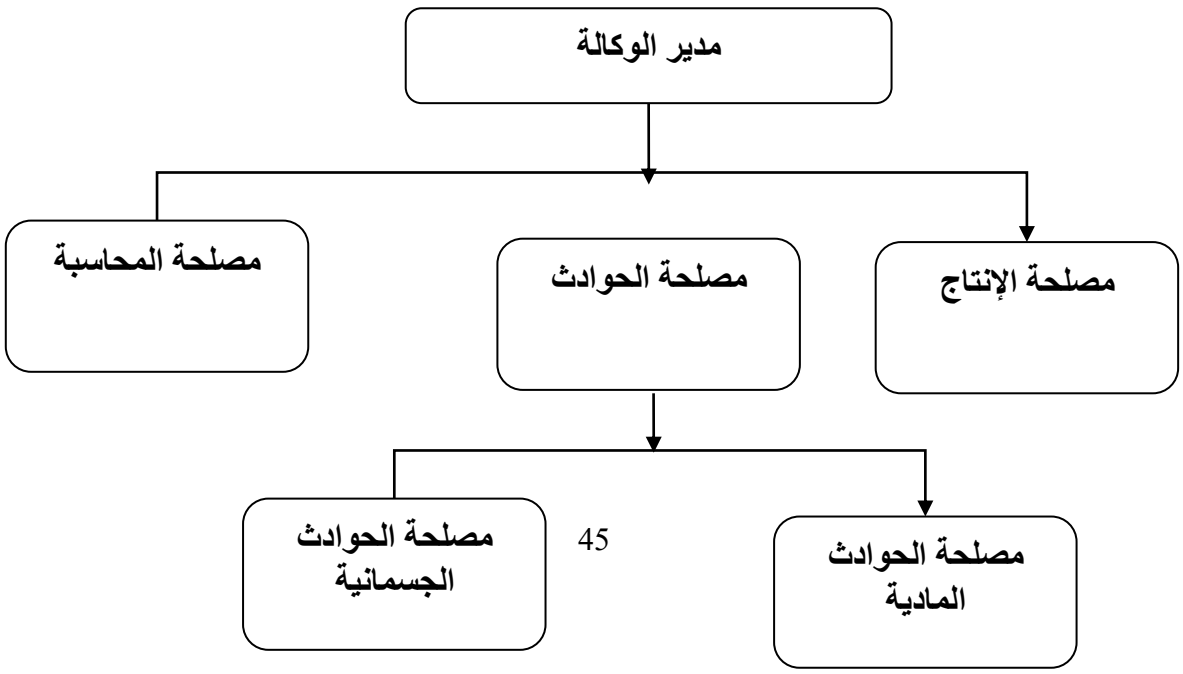

المصدر: وثائق الوكالة

المبحث الثاني : دراسة حالة التامين ضد الاخطار المهنية

المطلب الأول: التعريف بالتأمين ضد الأخطار الصناعية

أولا: تأمين على المخاطر الصناعية

من خلال التصورات والدراسات المتعلقة بالمخاطر الصناعية، وجدنا أن القانون لم يوضح بشكل دقيق المخاطر الصناعية، وهذا يتضح من القوانين التي تم إقرارها بحيث لم يفرق المشرع الجزائري بين المخاطر الصناعية والمخاطر البسيطة. ومع ذلك، يوجد تصنيف يميز بين المخاطر البسيطة والمخاطر الصناعية، ويكون هذا التصنيف كالآتي:

يمكن تصنيف المخاطر الصناعية بناءً على مبالغ التأمين. إذا كانت المبالغ كبيرة وتجاوزت مؤشرات المخاطر البسيطة، فإنه يتم اعتبار ذلك الخطر بمثابة خطر صناعي.

يمكن أيضًا تصنيف الخطر كخطر صناعي بناءً على طبيعة الخطر، حيث إن خطر الحريق المرتبط بالمساكن والمحلات التجارية البسيطة يُعد من المخاطر البسيطة. لكن المخاطر المرتبطة بالورش والمصانع والمنشآت الكبيرة تُعتبر مخاطر صناعية.

ثانيا:أهمية تأمين المخاطر الصناعية

1- بالنسبة للوحدات الإنتاجية (الصناعية)

- يساعد على تعزيز القدرة الاقتصادية للوحدة الإنتاجية، مما يسهل عليها التوسع في مجالاتها الصناعية (مثلاً، من خلال الاقتراض بالاعتماد على الأصول والممتلكات المؤمن عليها).

- يوفر هذا التأمين الحماية للممتلكات داخل الوحدة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية، وبالتالي يزيد من الإنتاج.

- يعتبر المشروع الذي يدمج التأمين ضمن إدارة مخاطرها مشروعًا متقدمًا، حيث يتمتع مدراء هذه المشاريع بمهارات علمية وإدارية متخصصة في مجال إدارة المخاطر والتأمين.

- تعزز الوحدات الإنتاجية المؤمنة من ثقة واحترام المتعاملين في الأسواق.

إن جميع الفوائد المذكورة تشكل حماية لوحدة الإنتاج، مما يضمن استمراريتها وتطورها وتوسع نشاطها في السوق الاقتصادية.

2- بالنسبة للاقتصاد الوطني: إن قوة الاقتصاد القومي تتوقف على قوة وحداته الاقتصادية، حيث يساهم توفر الأمان لأي وحدة اقتصادية في تعزيز الأمن للاقتصاد الوطني.

- التأمين الذي يضمن حماية المشاريع الاقتصادية وتحمل آثار المخاطر يؤدي إلى استقرار اقتصادي، مما ينعكس بشكل إيجابي على صحة اقتصاد الدولة.

- تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر عبر التأمين في تزويد هذه المشاريع بأفضل وسائل الحماية من المخاطر. وتساعد المشاريع القومية التي تؤمن عناصرها الإنتاجية ضد المخاطر المحتملة في تقوية علاقاتها الاقتصادية الدولية، مما يعزز قدرتها الاقتصادية.

- يعتبر تأمين الموارد الاقتصادية من مخاطر الفقدان وتأكل الثروة أساس الأمان الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: الأخطار التي يغطيها هذا التأمين

1-تأمين الحريق والمخاطر الملحقة: يُعتبر تأمين الحريق أحد أهم فروع التأمين، وهو يعد من أقدمها وأكثرها شيوعًا، حيث يضمن المؤمن ضد الأضرار الناتجة عن الحريق، وذلك ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في عقد التأمين. لا يغطي الأضرار الناتجة عن تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر بالنار أو المواد القابلة للاشتعال إذا لم تكن هناك بداية حريق يمكن أن تتحول إلى حريق فعلي.

يتحمل المؤمن الأضرار المادية الناتجة مباشرة عن الحريق أو الانفجار أو البرق أو الكهرباء.

ويعرف تأمين الحريق بأنه عقد متعدد المخاطر، حيث يتيح تأمين أضرار أخرى غير مرتبطة بالحريق، مثل:

- الأضرار الناتجة عن اصطدام أو سقوط طائرات أو أجزاء منها.
- الأضرار الناتجة عن اهتزازات ناجمة عن طائرات تجتاز جدار الصوت.
- الأضرار الكهربائية التي تتعرض لها الآلات الكهربائية والمحولات والأجهزة الإلكترونية مهما كان نوعها.

2- تأمين كسر الآلات: الآلة كانت ولا تزال، خاصة في زمننا الحالي، وسيلة مهمة للإنتاج وعاملاً في التنمية، مما يجعلها عنصرًا قيمًا في المؤسسات. مع هذا التطور، يزداد خطر التلف، خصوصًا مع تعقيد الآلات، مما يؤدي إلى خسائر في رأس المال.

يوفر المؤمن من خلال هذا العقد ضمانًا لجميع الأضرار أو تكسر الآلات أثناء التركيب أو التشغيل، ويشمل التأمين على كسر الآلات كافة التجهيزات المستخدمة في الصناعات الثقيلة مثل المحولات والأفران، وكذلك المعدات المستخدمة في توليد الطاقة مثل المولدات والتوربينات، بالإضافة إلى معدات الرفع والنقل.

3- تأمين خسارة الاستغلال: يهدف هذا التأمين إلى إعادة المؤسسة إلى وضعها المالي كما كان ليكون لولا الحادث المضمون في عقد التأمين ضد الأضرار المادية (شرط رئيسي أول)، ولا يتم منح شركة التأمين هذا العقد (خسارة الاستغلال) إلا إذا تم التأمين ضد الأضرار المادية.

هذا التأمين يضمن دفع تعويضات ضرر تتمثل في:

- فقدان الهامش الأصلي.
- المصاريف الإضافية الناتجة عن استمرار العمل بسبب توقف أو تراجع نشاط المؤسسة نتيجة حدوث كارثة.

4- تأمين أضرار المياه: غالباً ما يُنظر إلى هذا النوع من التأمين على أنه خاص بمنازل الأفراد، لكن المؤسسات الصناعية كذلك تتعرض لهذا الخطر، خاصة إذا يتعلق الأمر بالخسائر التي تلحق بالمخزونات والسلع.

يغطي هذا التأمين الأضرار التالية:

- الأضرار التي تلحق بممتلكات المؤسسة، بما في ذلك البضائع والمعدات والعملات الأجنبية والسندات والأسهم.
- الأضرار غير المباشرة، بما في ذلك التكاليف الناتجة عن أتعاب الخبراء وتكاليف البحث عن أسباب تسرب المياه.
- تأمين المسؤولية تجاه الآخرين بسبب تسرب مياه من المؤسسة، بشرط أن يكون التسرب مفاجئًا.

5- تأمين كسر الزجاج: تعكس الهندسة المعمارية الحديثة اعتماداً كبيراً على استخدام الزجاج، مما يمنح المباني مظهرًا جميلاً، لكن الزجاج مكلف وسهل الكسر، مما يلزم وجود وثيقة خاصة لحماية الخسائر الناجمة عن كسر الزجاج المفاجئ خلال فترة سريان العقد. يضمن المؤمن بموجب هذا التأمين تغطية كافة الخسائر التي قد تنجم عن كسر الزجاج والمرايا والرخام وغيرها.

كما تشمل الضمانات الأخرى:

- تكاليف النقل والتركيب والتنظيف حال حدوث كسر للزجاج.
- تعويض النفقات لإعادة تأهيل المكان أو نقل الأدوات عند حدوث الكسر. للتوضيح، فإن كسر الزجاج الناتج عن الحريق أو الأسباب الأخرى (مثل سقوط الحجارة) يندرج تحت وثيقة تأمين الحريق.

6- تأمين المعدات الورش والبناء: يحمي المؤمن بموجب هذا النوع من التأمين جميع الأضرار التي تلحق بالآلات نتيجة الحوادث التالية:

- الحوادث المفاجئة خلال العمليات التشغيلية أو أثناء تحميل وتفريغ، التركيب والتفكيك داخل حدود المؤسسة.

- أخطاء في التركيب.
- حوادث ناتجة عن سوء الاستخدام أو قلة العناية.
- الحريق، الصواعق والانفجارات.
- السرقة أو محاولات السرقة.

أيضاً، كل الحوادث التي ليست مستثناة في العقد أو تلك التي تم ذكرها، وهذا التأمين يسري خلال استعمال أو توقف الآلات، حيث يتضمن العقد كل شيء مؤمن ما عدا الاستثناءات.

7- تأمين السرقة: يغطي هذا النوع من التأمين الأضرار والخسائر التي تصيب ممتلكات المؤسسة المؤمن عليها بسبب حادثة سرقة، بشرط أن تكون الممتلكات موجودة في المواقع المحددة في وثيقة التأمين.

8- تأمين مخاطر تكنولوجيا المعلومات: يؤمن المؤمن بموجب هذا التأمين جميع الخسائر أو الأضرار التي تلحق بأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية (مثل آلات المسح وآلات التصوير) وكذلك المعلومات المخزنة فيها، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة باستئجار أجهزة لمتابعة العمل أو الساعات الإضافية اللازمة لإعادة بناء قاعدة البيانات المفقودة، وتتمثل الأضرار في:

- الاستخدام اليدوي غير السليم أو إهمال من قبل الموظف أو أي شخص آخر.
- الحريق وتأثير الصواعق والانفجارات، إضافة إلى الأضرار الناتجة عن الإطفاء والإنقاذ.
- المخاطر أثناء التركيب أو التفكيك.
- أضرار نتيجة التوترات العالية.
- الهجمات على نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- فقدان السجل الإلكتروني نتيجة للسرقة.
- تسجيل أو إرسال أي معلومات تتعلق بأسرار المهنة.

كما يضمن المؤمن تغطية النفقات الناتجة عن تعويض الدعامات المعلوماتية وإعادة تشكيلها، وذلك ضمن الحدود المالية الواردة في العقد.

9- تأمين المسؤولية المدنية الناجمة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة: تمثل هذه المسؤولية المدنية أحد أكبر المخاطر التي تواجه المؤسسة، فالحد الأقصى للخسارة الممكنة لممتلكات المؤسسة يعتمد على قيمتها، بينما في حالة المسؤولية المدنية، لا توجد حدود مثبتة للخسارة. الحكم القضائي ضد المؤسسة بسبب إصابة جسدية أو ضرر مادي للغير نتيجة نشاطها يمكن أن يتجاوز ما يمكن أن يطرأ من خسائر على ممتلكاتها، مثل التأمين على الأضرار التالية: الضوضاء، التلوث والروائح، الاهتزازات والانكسارات.

المطلب الثاني: مضمون و ابرام وثيقة التأمين على الأخطار المهنية

اولا: مضمون وثيقة التأمين على الأخطار المهنية

وثيقة التأمين على المخاطر المهنية، أو وثيقة حماية المسؤولية المهنية، هي وثيقة تضمن تأمين الشخص (المؤمن عليه) من الأضرار الناتجة عن الأخطاء التي قد تحدث أثناء ممارسة عمله أو بسبب الإهمال. تشمل هذه الوثيقة التعويض عن المبالغ التي يجب على المؤمن له دفعها قانونيًا للآخرين، بجانب تكاليف الدفاع.

محتويات وثيقة التأمين على المخاطر المهنية:

تحتوي وثيقة التأمين على المخاطر المهنية بشكل عام على ما يلي:

أصحاب وثيقة التأمين:

تشمل الوثيقة الموظفين أو المجموعات التي يغطيها التأمين، مثل الأطباء، الجرّاحين، المحامين، والمهندسين، وغيرهم.

التغطية التأمينية:

توضح الوثيقة ما الذي يغطيه التأمين، مثل التعويض عن الأضرار التي يتسبب بها المؤمن له، وتكاليف الدفاع، وأحيانًا تكاليف العلاج.

الأخطار المؤمن منها:

توضح الأخطاء المهنية أو الإهمال الذي يغطيه التأمين.

الحدود التأمينية: تحدد أعلى مبلغ يمكن أن تدفعه شركة التأمين كتعويضات.

الشروط والمواعيد:

تحدد الشروط التي يجب أن يلتزم بها المؤمن له، وكذلك مدة التأمين، وتاريخ بدايته وانتهائه.

التكاليف والفوائد:

تشرح كيفية احتساب الأقساط، ومتى يجب دفعها، وأيضًا تحديد أي فوائد إضافية.

الضمانات الإضافية:

يمكن أن تحتوي الوثيقة أيضًا على ضمانات إضافية، مثل حماية الممتلكات المهنية في بعض الحالات.

أهمية وثيقة التأمين على المخاطر المهنية:

الحماية المالية:

توفر أمانًا ماليًا للمؤمن له إذا وقع خطأ مهني أو إهمال، مما يؤدي إلى مطالبات مالية.

الراحة النفسية:

تعطي اطمئنانًا للمؤمن له أثناء مزاولة مهنته، مع العلم بأنه محصن ماليًا.

الوفاء بالالتزامات:

تساعد المؤمن له على الوفاء بالتزاماته القانونية إذا تسبب في ضرر نتيجة خطأ أو إهمال.

الحماية من الدعاوى القضائية:

تقلل من احتمال حدوث دعاوى قضائية ضد المؤمن له بسبب الأخطاء المهنية.

ثانيا: ابرام عقد تأمين ضد الأخطار المهنية

تقدم مقاول الى الشركة الجزائرية للتأمين CAAT بهدف التأمين ضد الأخطار المهنية ، و هذا ما سنتطرق له و نوضحه من خلال دراستنا لوثيقة التأمين التالية :

الجدول رقم 1.2: يمثل البضائع و الأشخاص المؤمنة

البضائع و الأشخاص المؤمنة	العدد	القيمة (دج)	القسط الصافي (دج)
- الزجاج	-	10000.00	
- الأشخاص	6	-	
- المعدات	-	5000000.00	
المجموع	-	5010000.00	23700.00

المصدر: وثائق الوكالة

نلاحظ ان وثيقة تأمين المخاطر المهنية تحتوي على العناصر التالية:

- بوليصة التأمين Police
- المكتتب Souscripteur
- الممتلكات والمخاطر Bien/risque
- تفصيل القسط Décompte de prime

بوليصة التأمين: وتتضمن معلومات عن شركة التأمين CAAT والمتمثلة في: اسم الشركة، عنوانها، والرقم الاستدلالي.

المكتتب : ويضم هذا الجزء المقر الاجتماعي للمؤسسة: الولاية ، العنوان، النشاط.

تفصيل القسط: ويضم القسط الصافي، تكلفة البوليصة، TVA، حقوق الطابع، والقسط الإجمالي.

المطلب الثالث : تحديد القسط وإجراءات التعويض

يتم عادةً تحديد قسط المخاطر المهنية اعتمادا على مجموعة من العوامل مثل نوع العمل، عدد الموظفين، تاريخ الحوادث السابق، ومستوى المخاطر المرتبطة بالوظيفة. يُستخدم هذا القسط لرصد التغطية التأمينية التي تحمي العمال في حال حدوث حوادث أو إصابات أو أمراض مرتبطة بالعمل.

اولا: العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد القسط:

نوع النشاط المهني: بعض المجالات أكثر عرضة لمخاطر معينة بالمقارنة مع مجالات أخرى، مما يتسبب في زيادة أقساط التأمين.

عدد الموظفين: ارتفاع عدد العاملين يؤدي إلى تزايد فرص الحوادث أو الإصابات، وبالتالي يكون القسط أعلى.

تاريخ الحوادث: إذا كانت هناك سوابق من حوادث أو إصابات داخل الشركة، فمن المحتمل أن يرتفع القسط لتلبية تكاليف الرعاية والتعافي.

مستوى المخاطر: تُقيَّم المخاطر المرتبطة بكل وظيفة أو مهمة، وهذا يؤثر على القسط، إذ كلما ارتفعت درجة الخطر، زاد القسط أيضًا.

طرق حساب القسط:

تحديد السعر بناءً على تكلفة التعويضات: يُحدد القسط وفقًا للتكاليف المتوقعة للتعويضات التي قد تضطر الشركة لدفعها في حال وقوع حوادث أو إصابات.

النسب المرتجعة: يمكن للمؤمن عليه استرداد جزء من القسط في حال لم تحدث حوادث أو إصابات خلال مدة التأمين.

مكافأة عدم المطالبة: تحصل المؤمن عليه على مكافأة إذا لم يقوم بتقديم أي مطالبات طوال فترة التأمين.

استرداد نسب التحميل: يتم دفع قسط أولي ثم يتم تغييره بناءً على الخسائر التي حدثت بالفعل.

جدول رقم 2.2: يمثل مبلغ قسط التأمين

تعيينات	المبالغ (دج)
المنحة الصافية	23700.00
تكلفة الشرطة	500.00
الرسم على القيمة المضافة	4598.00
حقوق الطابع	40.00
المجموع	28838.00

المصدر :وثائق من الوكالة

ثانيا: إجراءات الحصول على التعويض:

في هذا القسم، سنوضح الالتزامات الخاصة بالمؤمن والمستفيد عند حدوث الخطر المؤمن ضده (مثل الحريق)، وكيفية معالجة حادثة الحريق وكيفية إعداد ملف التعويض.

أ. التزامات المستفيد: يجب على المستفيد أو ممثله إبلاغ شركة التأمين (المؤمن) عن وقوع الحادث المؤمن عليه، مع ذكر التاريخ والساعة والمكان بدقة. يمكن إبلاغ الشركة عبر الهاتف أو الفاكس أو إرسال رسالة مضمونة في حالة حدوث ظرف قهري. كما يمكنهم الحضور شخصياً إلى المكتب المختص للقيام بالإجراء. بعد ذلك، يتم تسليمهم استمارة التصريح تتوافق مع طبيعة الحادث والتغطيات الموجودة في العقد. يجب على المستفيد ملء الاستمارة بدقة وتقديم المعلومات التالية:

- تاريخ وقوع الحادث وطبيعته والساعة بالتحديد.
- موقع الحادث.
- تقييم أولي للأضرار الناجمة عن الحادث وطبيعة الخسائر.
- تحديد الشيء المعني بالحادث.
- جمع شهادات الشهود.
- تحديد الأسباب والظروف المرتبطة بالحادث مع إرفاق نسخة من العقد وكل الوثائق الأخرى ذات الصلة.

وأخيراً، يقوم المستفيد بالتوقيع على هذه الاستمارة.

ب. التزامات المؤمن: بعد استلام المؤمن (شركة التأمين) للتصريح، يجب عليه القيام بالخطوات التالية:

- التحقق من الاسم الكامل للمستفيد في عقد التأمين.
- التأكد من أن الحادث المطلوب مغطى في العقد، عن طريق مراجعة التغطيات والتأكد من أن الحادث مشمول فيها.
- ضرورة وجود محضر رسمي.
- التأكد من سريان العقد.
- التأكد من وقوع الحادث في المكان المحدد بالعقد.
- التأكد من أن أسباب الحادث لا تتعلق بالاستثناءات الموجودة في العقد.

بعد التحقق من جميع هذه المعلومات، يقوم المؤمن بتطبيق التغطيات الممنوحة، ثم يفتح ملف خاص بالمستفيد ويسجل الحادث في سجل الحوادث. تقوم شركة التأمين بإرسال إخطار بالحادث إلى المديرية الإقليمية

لتخصيص مبلغ مالي للاحتياط، حيث يتم تعويض المتضررين في فترة قصيرة، مع تقدير تقريبي لمبلغ التعويض.

ثالثا: تسوية تحقق خطر مهني:

يتم ضبط مبلغ التعويض في تأمين المخاطر المهنية بالانسجام مع تسعيرة المطبقة، قيمة الشيء موضوع التأمين وحجم الضرر الحاصل، وقبل دفع المبلغ التعويض يجب توفر الشروط التالية:

أ. وقوع الحادث: بتاريخ 2020/07/04 تم تحطيم كابلات fibre optique من طرف مؤسسة مقاولاتية

ب. تكوين ملف التعويض: يتضمن ما يلي:

1- تصريح بالحادث: من التزامات المؤمن له التبليغ عن الحادث، وذلك عن طريق التصريح بكل المعلومات المتعلقة بالحادث لضمان حقوقه في التعويض، ويكون ذلك بملأ استمارة التصريح بالحادث والتوقيع عليها من الطرفين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 3.2: يمثل استمارة التصريح بالحادث

الضحية	الضمان	مراقبة الضمان
الاسم : اتصالات الجزائر **العنوان : /** **طبيعة الضرر: /**	**الاسم :** **العنوان : السوقر** **التاريخ : 2020/07/04** **طبيعة الضرر : تحطيم الاسلاك النحاسية**	**رقم الشرطة : 514/mp/2020** **تاريخ البداية : 21.06.2020** **تاريخ النهاية :20.06.2021** **القسط : 28838.00** **تاريخ امضاءالعقد : 20.06.2020**

المصدر: وثائق الوكالة

1- فاتورة التعويض: و ترسل من طرف المؤسسة المتعرضة للضرر كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 4.2: يمثل التعويضات التي طالبت بها شركة اتصالات الجزائر

المبالغ (دج)	مبلغ الوحدة (دج)	الكمية	تعيين
124817.06	1503.82	83	أسلاك نحاسية
124817.06	المجموع (خارج القيمة المضافة)		
23715.24	القيمة المضافة		
148532.30	المجموع		

المصدر: وثائق الوكالة

3- رسالة تعين الخبير ومدونة أتعابه: قامت مؤسسة LA CAAT بتعين خبير بإعداد تقرير وهو كتالي:

أ. رسالة الخبير: وتتمثل في:

* الموضوع: نحن نتعهد بحضور خبير للحادث الذي وقع يوم 2020/07/04على مستوى

* نتيجة الحادث: في تاريخ 2020/07/04 قامت المؤسسة بتمرير كابلات في القنوات الهاتفية مما أدى إلى انقطاع و كسر الكابل من طرف المؤسسة .

ب. اتعاب الخبير: وهي تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم 5.2: يمثل اتعاب الخبير

طبيعة العمل	المبالغ (دج)
المصاريف	6315.64
رسوم الملف	200.00
الصور	640.00
مصاريف النقل	100.00
تكاليف الإقامة	00.00
المجموع (خارج القيمة المضافة)	7255.64

القيمة المضافة	00.00
المجموع	7255.64

رابعا: تقدير التعويض:

بعد تقييم الأضرار، يصبح بالإمكان تحديد مبلغ التعويض، حيث يقوم المؤمن بمراجعة بنود العقد ليعرف الإعفاءات المتفق عليها عند توقيع العقد وحدود التغطية. لكي يقدم التعويض لشركة اتصالات الجزائر، يجب على المؤمن القيام بالخطوات التالية: المراجعة النهائية للحادث: يتم تحليل عقد التأمين ضد المخاطر المهنية ومدى توافق الحادث مع الشروط المتفق عليها، بما في ذلك فترة الإبلاغ عن الحادث، صلاحية العقد، والأسباب التي أدت إليه، وهذا يعتبر خطوة أخيرة قبل بدء عملية التعويض.

التحديد النهائي لقيمة التعويض: بعد انتهاء المراجعة النهائية للحادث، يتم احتساب مبلغ التعويض بناءً على تقييم الخبير من جانب، وما يتضمنه العقد من إعفاءات وحدود للمبلغ من جانب آخر. تتكرر مراجعة قيمة التعويض ويتم مقارنتها مع كل الشروط المذكورة في العقد حتى الوصول إلى القيمة النهائية للتعويض.

سداده: بمجرد التوصل لحساب التعويض، يصبح المؤمن ملزماً بدفع المبلغ المتوجب. يتم سداد هذا المبلغ من خلال شيك مصرفي، بعد خصم النسبة المقررة وفق المعادلة التالية:

قيمة التعويض = قيمة الضرر – (المبلغ المقتطع)

من الملحق رقم نجد أن ضرر القيمة يصل إلى 148. 532. 30، وبالتالي يتم احتساب قيمة التعويض كما يلي:

قيمة تعويض = 124. 817. 06= 23. 713. 24 – 148. 532. 30

بينما يتم خصم مبلغ الرسوم في عقد التأمين ضد المخاطر المهنية، تقوم الشركة الجزائرية للتأمينات (LA CAAT) بدفع مبلغ التعويض الفعلي لمؤسسة اتصالات الجزائر بعيداً عن الرسوم.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل ناقشنا حالة شركة الجزائرية للتأمينات CAAT ""، حيث تم الحديث عن تأسيس الشركة وتعريفها وأهدافها وكذلك تنظيمها وهيكلها ومنتجاتها المختلفة من خدمات التأمين. من خلال ذلك، تمكنا من فهم مدى أهمية هذه الشركات في حماية وإدارة المخاطر التي تواجه الأفراد. كما اتضح لنا أن تأمين المخاطر المهنية يُعتبر من أبرز أنواع التأمين في الجزائر، مما أدى إلى زيادة نشاط شركات التأمين في البلاد. تُعد شركة الجزائرية للتأمينات CAAT رائدة في هذا المجال، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الضمانات المتعلقة بهذا النوع من التأمين.

تتحمل شركة التأمين مسؤولية تعويض جميع الأضرار الناتجة عن الأخطاء المهنية، والتي تشمل الأخطاء التي يرتكبها الموظفون دون قصد، أو الأجزاء المُؤَمَّنَة.

وعلاوة على ذلك، يجب على شركة التأمين دراسة العوامل المؤثرة العادية والمعنوية عند الموافقة على تأمين المخاطر المهنية. حيث يتعلق العامل المعنوي بشكل كبير بشخصية طالب التأمين، بينما يتمثل العامل المادي في خطر عدم الانتباه والحذر، الذي قد يسبب أضراراً لممتلكات الآخرين بسبب تصرفات غير مقصودة من العمال.

خاتمـــة عامـــة

يعتبر التأمين من العناصر الأساسية للاقتصاد الوطني، لأنه يقدم فوائد للأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام. يعد التأمين وسيلة لتوزيع المخاطر وتقليل العبء المالي الناتج عنها. كما يُعَد التأمين وإعادة التأمين من مصادر الأمان التي يعتمد عليها الأشخاص لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، وعليهم دفع مبالغ مالية مقابل ذلك. مما يعني أن التأمين يتطلب من الأفراد والشركات تحمل تكاليف اليوم لتقليل المخاطر المستقبلية.

تعتبر الشركات التأمينية من بين الأكثر أماناً، حيث يمكنها أن تقدم مساهمات كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعاونها مع الحكومة في خطط التنمية وسد الفجوات في هذا القطاع. ولكي تلعب هذه الشركات دورها الفعال في الاقتصاد، يجب أن تركز على نموها من خلال تحسين وتطوير عمليات التأمين والمخاطر التي تغطيها. ومن أبرز المخاطر التي تواجه شركات التأمين هو الخطر المالي الذي يعبر عن زيادة المخاطر الناتجة عن الاستدانة، ويرتبط أيضاً باستخدام الديون في تمويل احتياجات الشركة.

إدارة المخاطر المالية تعني تقليل مستوى المخاطر المالية المحتملة. من أبرز هذه المخاطر هي تغير سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر السيولة. عندما تنجح إدارة المخاطر المالية في وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر، سيتاح لها الوقت الكافي لمواجهة المخاطر المرتبطة بعملياتها. عدم قدرة الشركة على إدارة المخاطر المالية قد يؤدي بها إلى الفشل المالي.

هناك عدة أدوات يمكن استخدامها لإدارة هذه المخاطر، مثل التحوط ضد المخاطر المالية. بناءً على نتائج التحليل، وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

1/ النتائج: من خلال الدراسة النظرية والميدانية، تبين أن:

الهدف الرئيسي للتأمين هو تقليل الأضرار المحتملة في المستقبل، فهو طريقة لحماية الأفراد والممتلكات.

لا يمكن تأمين جميع المخاطر التي يتعرض لها الفرد أو المؤسسة، بل يجب أن تتوفر شروط معينة لتكون المخاطر قابلة للتأمين.

تقدم شركات التأمين حماية من خلال تحويل تأثير المخاطر المختلفة إلى شركات متخصصة، وهي شركات إعادة التأمين.

غياب الثقافة التأمينية يمثل أحد أكبر العوائق التي تواجه نشاط التأمين في الجزائر.

هناك نقص في جودة خدمات التأمين وسرعة معالجة مطالبات الحوادث.

فيما يتعلق بالجوانب العملية، يمكن أن نستنتج النتائج التالية:

– تلعب شركات التأمين دورًا مهمًا في إدارة وتغطية مختلف المخاطر التي يواجهها الأفراد والشركات عبر آلية التعويض.

– يُعتبر التأمين وسيلة فعالة وضرورية لحماية الأصول المادية والبشرية المتاحة.

نتائج اختبار الفرضيات:

– استراتيجية إدارة المخاطر تشمل القدرة على الكشف المبكر عن أسباب الخطر وشدته، ثم تحديد نوعه وطبيعته، وبعد ذلك القيام بتقييمه وتحليله بطرق متعددة، مما يثبت صحة الافتراض الأول.

– شركة التأمين تقوم بإدارة المخاطر التي تقوم بتغطيتها بشكل كبير من خلال مواجهتها او نقلها لشركة اعادة التأمين ، مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الاقتراحات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، نقترح التالي:

– ينبغي على شركات التأمين توعية الأفراد والمؤسسات بموضوع التأمين من خلال تقديم معلومات متنوعة وإعلانات.

– يجب فتح المجال للشراكات الأجنبية وتبادل الخبرات لتعزيز قطاع التأمين.

– ينبغي تفعيل دور المنافسة بوسائل تحفيزية ترفع مستوى هذه الشركات.

– من الضروري الاعتماد على كفاءات بشرية في قطاع التأمين.

– يجب زيادة عدد الوكالات لتسهيل حصول المواطنين على خدمات تأمينية بسهولة.

– من الضروري إنشاء قسم جديد يركز على إدارة المخاطر المالية بفعالية ويكون أكثر مرونة في التعامل مع التغييرات.

آفاق الدراسة:

لا يمكن القول إن هذه الدراسة غطت جميع جوانب قطاع التأمين وشركات التأمين، حيث يتطلب الأمر المزيد من الأبحاث في هذا المجال نظرًا لأهميته، ومن هنا يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار لتكون مواضيع للبحث مستقبلا.

- دور إدارة المخاطر في صياغة إستراتيجية شركات التأمين ،
- التقنيات الكمية لتوقع الخطر وتحليله ،
- أهمية تكنولوجيا المعلومات فى تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات بصفة عامة وفي شركات التأمين بصفة خاصة

المـــراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1- الدكتور كمال محمود جبرا ، التأمين و إدارة الخطر ، الاكاديميون للنشر و التوزيع المملكة الأردنية الهاشمية ، 2015

2- عيد احمد أبو بكر ، إدارة اخطار شركات التأمين ، الأردن ، 2011 ، صفحة 232 - 246 -247

3- محمد صلاح الحناوي و اخرون ، اسوق المال و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ،ص 374

4- منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية و أسواق المال، مركز دلتا للطباعة، مصر، 2008، ص 452

5- فايز ايمن عبد الرحمان ،التأمين في الإسلام ، الدار المطبوعات الجامعية ، اسكندرية ، 2006 ، ص22

6- فاطمة مروى يونس، الفنون التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 65

7- علي المشاقبة و اخرون ، إدارة الشحن و التامين الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 71

8- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية ، مصر، 2006 ،ص 98

9- اسامة غرمي سلام ، شقيري نوري موسى، ادارة الخطر و التأمين، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 130 -131

10- جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر و التأمين ،تعريب و مراجعة ،محمد توفيق البلقيني ،ابراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية ،2006 ،ص146

المذكرات و الاطروحات :

1- عقون حكيمة ، إدارة المخاطر في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين CAAT أم البواقي ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، أم البواقي 2013 /2014

2- هدى بن محمد ، تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، مذكرة منشورة ، 2005/2004 ، ص134

المجلات:

1. بلعزوز بن علي. (2009). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، (7)، 344-331.

الكتب باللغة الأجنبية

1- Jacques Blondeau et Christian Parant, , La réassurance ; approche technique, Economica, Paris, 2003, p518 519.

2-Demoulin, C., & Others. (2006). Quantitative models for operationa isk: Extremes, Dependence and aggregation. Journal of banking and finance 30(10), 2635-2658.

3-IAIS. (2004). Guidance paper on Investment Risk Management Guidance paper n° 09. Approved in Amman: International Association of Insurance Supervisors.

قائمة المختصرات

EIOPA : EUROPEAN INSURANCE AND OCCUPATIONAL PENSIONS AUTHORITY

CEIOPS : COMMITTE OF EUROPEAN INSURANCE AND OCCUPATIONAL PENSIONS SUPERVISORS

VaR : VALUE AT RISK

CAAT : COMPANY ALGERIAN OF INSURANCE

الملاحق

ملحق رقم: 01

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 25.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Freres BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Code Ministériel : 8.1.2.2 - Multirisques Professionnelle
Branche : Multirisques Professionnelles (MP)
Succursale : SUCCURSALE ORAN
Agence : AGA KHODJA KADDA

CONTRAT MULTIRISQUES PROFESSIONELLES
CONDITIONS PARTICULIERES

Aux conditions générales et particulières du présent contrat, la compagnie algérienne des Assurances, accorde les garanties prévues selon le tableau figurant au verso des présentes conditions particulières.
La présente assurance est consentie moyennant une prime annuelle mentionnée plus bas que le souscripteur s'oblige à payer chaque année et d'avance à l'échéance indiquée.
Le contrat ne prends effet qu'aux jour et heure du paiement de la première prime et au plus tôt à la date de sa prise d'effet.

N° de police : 2020/424/MP/8.1.2.2/514/0/0

Souscripteur : 424014132/0

Adresse : TIARET
Surface des vitres de deventure : 20 M²
Description : ENTREPRISE INSTALLATION DE I
Qualité du Souscripteur : Loctaire
Valeur des vitres : 10.000,00
Profession exercée : Autres
Quantité des matières inflammables : 0 (Litres)
Superficie des locaux : 500 M²
Nombre de personnes employées : 6
Valeur totale du matériel et des marchandises 5.000.000,00 CINQ MILLIONS Dinars Algérien ET 00 Centim
contenus dans le local assuré : Voir Annexe Contenu
Fraction assurée du capital : Dégat des eaux 100% **Vol** 100%

Date de souscription : 21/06/2020 **Date d'effet :** 21/06/2020 **Date d'échéance :** 20/06/2021

Prime Nette	Coût de Police / Coût d'Avn	Taxes	Timbre fiscal	FGA	Droit de Timbre	Prime Totale
23.700,00	500,00	4.598,00	0,00	0,00	40,00	28.838,00

Fait à Tiaret le 26/05/2025

Le Souscripteur **L'Assureur**

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم : 02

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 25.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Freres BOUADOU Bir Mourad Rais Alger
Identificateur Fiscal: 099916000831602

CAAT
UNE TOTALE ASSURANCE

Annexe 01 : Tableau des garanties

EVENEMENTS	DEFINITION DES GARANTIES	MONTANTS ASSURES PAR SINISTRE
A) Incendie, Explosion & Risques Annexes.	1) Bâtiments et/ou risques locatifs	A concurrence du montant réel des dommages dans limite de la valeur de reconstruction au jour du sinistr Vétusté déduite.
	2) Matériels professionnel, Mobilier, Marchandises, Embellissements.	A concurrence du montant spécifié aux conditions particulières
	3) Privation de jouissance	A concurrence du montant des dommages dans la li d'une année de loyer ou une année de valeur locative
	4) Perte de loyer	A concurrence du montant des dommages dans la limite d'une année de loyer.
	5) Recours des locataires	A concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1.000.000,00 DA
	6) Recours des voisins et des tiers	A concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1.000.000,00 DA
	7) Honoraires d'expert	A concurrence de 05% du montant de l'indemnité
B) Responsabilité Civile Générale	1) Dommages corporels	A concurrence de 3.000.000,00 DA
	2) Dommages matériels et immatériels	A concurrence de 1.000.000,00 DA
	3) Défense et Recours	A concurrence de 10.000,00 DA
	Franchise sur dommages matériels	5.000,00 DA par sinistre
	4) Extension de garantie moyennant une surprime de 50% Intoxication alimentaire	500.000,00 DA par évenement quel que soit le nomb victimes
C) Vol	1) Matériels, mobilier, marchandises.	A concurrence du montant du vol et des dommages la limite du capital garanti.
	2) Détérioration immobilières(y compris celle causeé à l'installation d'alarme) .	A concurrence du montant des dommages sans excé 02% du capital garanti.
D) Degats Des Eaux	1) Bâtiments et/ou risques locatifs	A concurrence du montant réel des dommages dans la limite de a valeur de reconstruction au jour du sinistre; Vétusté déduite.
	2) Matériels professionnel, Mobilier, Marchandises, Embellissements.	A concurrence du montant spécifié aux conditions particulières
	3) Privation de jouissance	A concurrence du montant des dommages dans la l d'une année de loyer ou une année de valeur locativ
	4) Perte de loyer	A concurrence du montant des dommages dans la limite d'une année de loyer.
	5) Recours des locataires	A concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1.000.000,00 DA
	6) Recours des voisins et des tiers	A concurrence du montant des dommages avec un maximum de 1.000.000,00 DA
	7) Honoraires d'expert	A concurrence de 05% du montant de l'indemnité
	8) Extension de garantie moyennant une majoration de 25% Infiltration d'eau à travers terrasses, balcons, et ciels vitrés	

CAAT SIEGE:
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم : 03

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
EPE - SPA au capital de 20.000.000.000 DA
Siege Social : 52, Avenue des Fr?¨res BOUADOU Bir Mourad Rais Alger

Code Ministériel : 8.1.2.2
Branche : Multirisques Professionnelles

Succursale : SUCCURSALE ORAN
Agence : AGA KHODJA KADDA

QUITTANCE D'INDEMNITE

N° de police : 424/MP/514/0/0 (8.1.2.2)
Date d'accident : 04/07/2020

N° Dossier : 424/MP/20201
Garantie Affectée : RC Exploitation

IDENTIFICATION DES PARTIE :

Assuré :

Adresse : TIARET 14

Somme A Payer : 124.817,06

Je (nous) soussigne(s) [illegible]
reconnais(sons) avoir reçu de la **COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES**
la somme de : **CENT VINGT QUATRE MILLE HUIT CENT DIX SEPT Dinars Algérien ET 06 Centimes**
en réglement des dommages causés suite à l'accident sus-visé.

Moyennant ce paiement dont je(nous) donne(ons) bonne et valable quittance, je(nous) déclare(ons) que la **COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES**, a rempli à mon(notre) égard les obligations mis à sa charge par la police souscrite, reconnaissant être entiérement imdemnisé(s).

En conséquence, je(nous) subroge(ons) la **C.A.A.T** dans mes(nos) droits de recours contre le et/ou

Le Souscripteur **L'Assureur**

Agent Général
K. KHODJA

CAAT SIEGE.
Tel : 213 (0) 23 56 93 24 a 33
Fax : 213 (0) 21 63 43 71 et 213 (0) 21 63 44 09
https://www.caat.dz mail: info@caat.dz

الملحق رقم : 04

BENAHMED ABDELKADER EXPERT AGREE PAR L'U.A
AUTOMOBILE ET RISQUES INDUSTRIELS TIARET

TEL : 076-25-13-40 NUMERO FISCAL : 195514140005938
Cpte bancaire : 00200108108220007589 BEA Agence de TIARET
Adresse : Route du Frigo TIARET

FACTURE N° : 036/2020 DU : 10/09/2020

BRANCHE : IARD
AFFAIRE :
NATURE DU SIN : Détérioration d'un câble de fibre optique
DATE DE SIN : 04/07/2020
Dossier N° : 2020/MP/514
MONTAN DES DOMMAGES : 148.532.30 DA

CAAT AGA 42
TIARET

N°	DESIGNATION	MONTANT HT	T.V.A 17%
1	HONORAIRES	6 315,64	0,00
2	VACATION		
3	FRAIS DE DOSSIER	200,00	
4	PHOTOS	640,00	
5	FRAIS DE DEPLACEMENT	100,00	
6	FRAIS DE SEJOUR	0,00	
TOTAL H.T		7 255,64	0,00
TOTAL T.V.A			7 255,64
TOTAL T.T.C			

La présente facture est arrêtée à la somme de : Sept mille deux cent cinquar
cinq dinars,64 cts

Non assujetti à la TVA

BENAHMED Abdelkader
Expert en Automobile
Et Risques Industriels
Agrée par l'U.A.R
N° 140/06

الملحق رقم :05

ALGERIE TELECOM spa
Direction Opérationnelle de - Tiaret

FACTURE N° :-78 / 2020

Réf : AT/DO14/SDT/N° -78 /2020
Objet : Facture relative cable 224 serie 88
Sinistre du : 07/07/2020
DOIT :
CHAPITRE :01/MATERIAL FOURNI

N° Art	Désignation	Unité	Quantité	Prix Unitaire	Montant
SN	cable 224P	Unité	83	1 503,82	124 817,06
				TOTAL HT	124 817,06
				TVA 19%	23 715,24
				TOTAL TTC	148 532,30

Arrêté la présente facture à la somme de :
cent quarante huit mille cinq cent trente dinars et 30 cts

Fait à Tiaret , le : 08/09/2020

ALGERIE TELECOM SPA
Sous Direction Technique
DO-TIARET

Direction Opérationnelle de Tiaret
Chef de Département
Réseau Accès
Signé :BE CHERIF Med Amine

الملحق رقم : 06

الشركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
Siège social : 52, Avenue des Frères Bouadou - Bir Mourad Raïs - Alger
CAAT

Succursale : ORAN
Agence : Tiaret
Code : 424

Police N° : 2020/MP/514
Dossier N° :

DECLARATION DE SINISTRE
RISQUES DIVERS

Réf.

Contrôle des Garanties	Assuré	Tiers ou Victime
N° de Police : 2020/MP/514	Nom :	Nom :
Effet : 21.06.2020	Prénom :	Prénom :
Echéance : 20.06.2021	Adresse :	Adresse : Algerie Telecomme
Prime : 23.838,00		
Réglée le : 20.06.2020		
Situation du Risque : Tiaret	Date et lieu de Sinistre : le 10/07/2020 Sougueur	Compagnie d'Assurance :
	Nature des dommages : d'étanchéité du câble	N° de Police :
Valeur Assurée :	Evaluation : Civile	Nature des dommages :
	Expert désigné : Benahmed Adel	Evaluation :
	Le:	

Observations	Causes et Circonstances du Sinistre
	بعد القيام بأشغال التركيب في القنوات الجديدة تم اكتشاف كسر في أحد أسلاك الألياف البصرية
Visa du Contrôleur	

Reçu le 06.07.2020

Fait à : Tiaret le 06/07/20

L'Assuré

LAIDI Omar Ibn Khattab
Entreprise Individuelle
Siège Social : 150 Teffah 03
Route Ain Bouchekif N° 670 - TIARET
RC: 15 A 2161261 - 00/14

ملحق رقم: 07

Mr BENAHMED ABDELKADER
Expert en automobile et risques industriels
Agrée par l'UAR
Route du Frigo
Tiaret

RAPPORT D'EXPERTISE

N° 036/2020

REQUERANT	:	*CAAT AGA 424 TIARET*
NOM DE L'ASSURE	:	
DATE DU SINISTRE	:	*04/07/2020*
NATURE DU SINISTRE	:	*Câble de fibre optique abîmé*
N° DE SINISTRE	:	*2020/MP/514*
LIEU DU SINISTRE	:	*Sougueur*

ملحق رقم: 08

Expert en Automobile
Et Risques Industr
Agréé par L'U.A.R

Nous soussignés Mr BENAHMED ABDELKADER, Expert en Automobile et Risques industriels, agrée par l'U.A.R, avons été saisis en date du 06/07/2020 par la compagnie d'assurances CAAT agence générale de Tiaret, code 424, et ce pour procéder à l'expertise d'un sinistre survenu le 04/07/2020, caractérisé par un incident ayant causé des dommages à un câble de la fibre optique.

Introduction

L'entreprise appartenant à l'assuré LAIDI OMAR IBN KHATIB, vient d'être chargée par la direction opérationnelle des télécommunications de Tiaret afin de procéder à des travaux d'extension de réseau concernant la pose d'un câble de fibre optique au niveau d'un lotissement implanté dans le territoire de la commune de sougueur.

Ces travaux s'inscrivent dans le cadre d'une extension wilaya commune de sougueur.

Le sinistre concerne un câble de 224 paires 6/10 abîmé sur une longueur de 80 ml .

Circonstances et causes du sinistre

Le 04/07/2020, lors des travaux de poussée du câble de la fibre optique dans la chambre installée dans le site de ce lotissement, ce dernier fût bloqué probablement par un obstacle d'un gros volume au milieu du conduit.

A ce moment là, un de l'équipier du chantier intervient avec une force de poussée pour retirer ce câble, à sa sortie de la chambre, l'intervenant constata qu'il a été détérioré accidentellement sur une longueur représentant environ le 1/3 de la longueur totale livrée par ALGERIE TELECOM qui est de 300 ml.

Conséquences

-Câble détérioré sur une longueur de 83 ml

En raison de la conception de ce câble, la réutilisation est pratiquement irréalisable, vu les matières le constituant et l'enveloppe extérieure qui le protège des aléas de la nature.

ملحق رقم: 09

Estimation des dommages

Les dommages causés à la suite du sinistre décrit plus haut, sont évalués comme suit

Coût de remplacement du câble détérioré (P/mètre linéaire):.....1503.82

Montant total : 1503.82 x 83 =.....124.817.06

Taxes :.....23.713.24

Montant des dommages :.....148.532.30

Le présent rapport est arrêté à la somme de : Cent quarante huit mille cinq cent trente deux dinars, 30 cts et ce sous toutes réserves des conditions de prise en charge figurant dans le corps du contrat d'assurance.

Tiaret le : 10/09/2020

BENAHMED Abdelkader
Expert en Automobile
Et Risques Industriels
Agrée par L'U.A.R
Décision N° 040/06
TEL 07 74 25 13 40 TIARET

ملحق رقم: 10

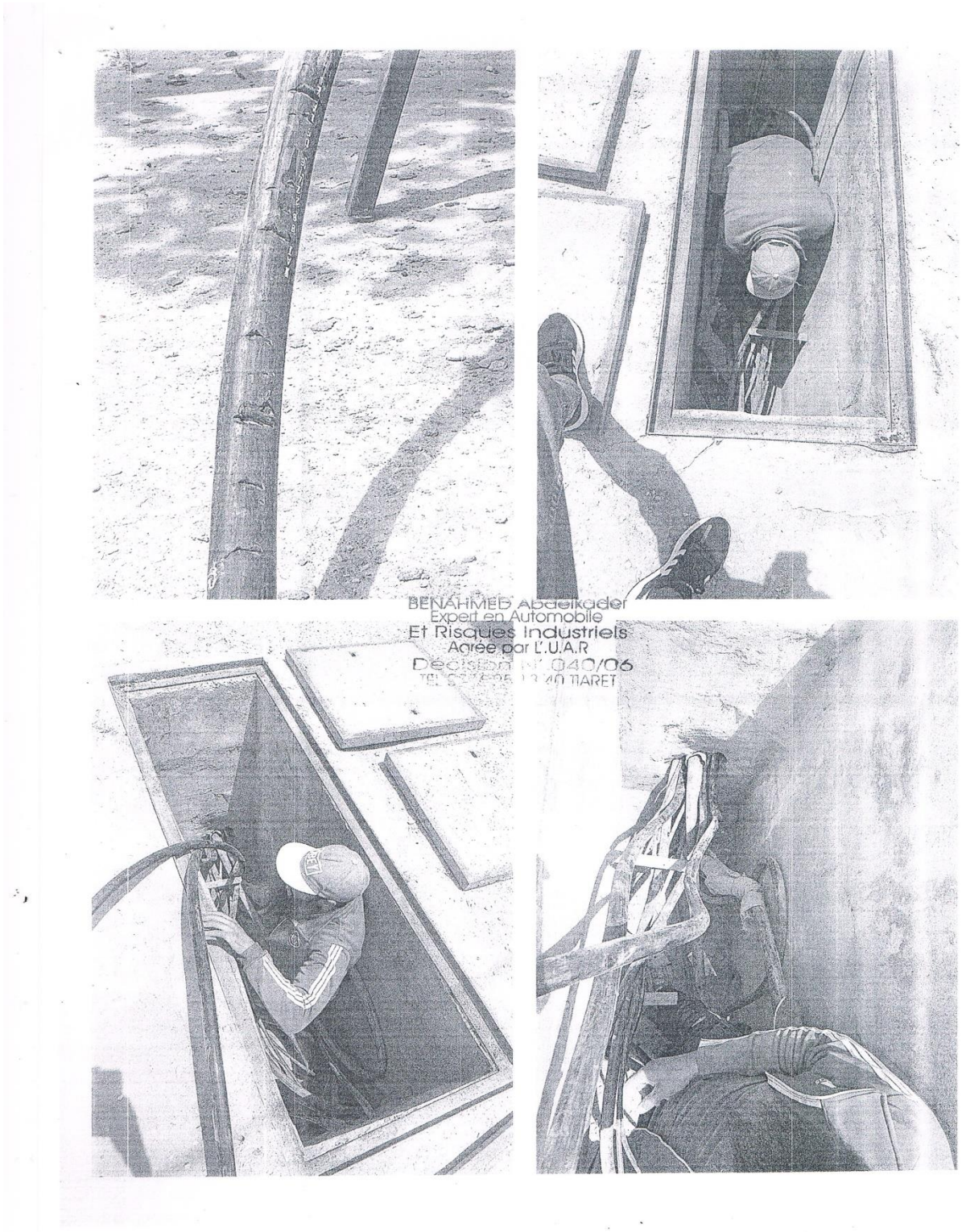
BENAHMED Abdelkader
Expert en Automobile
Et Risques Industriels
Agrée par L'U.A.R
Décision N° 040/06
TEL 046 95 13 40 TIARET

الملحق رقم : 11

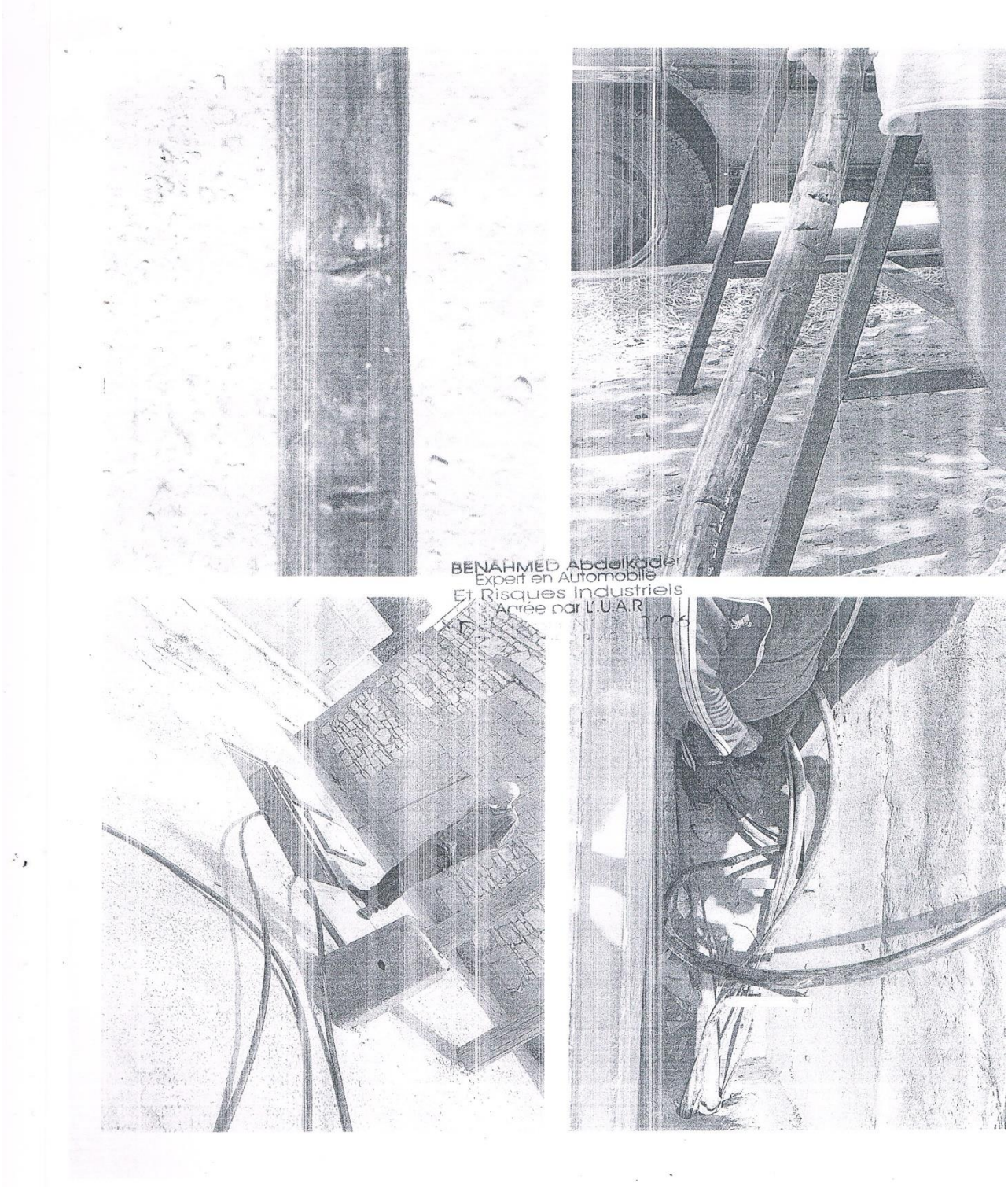

ملحق رقم: 12

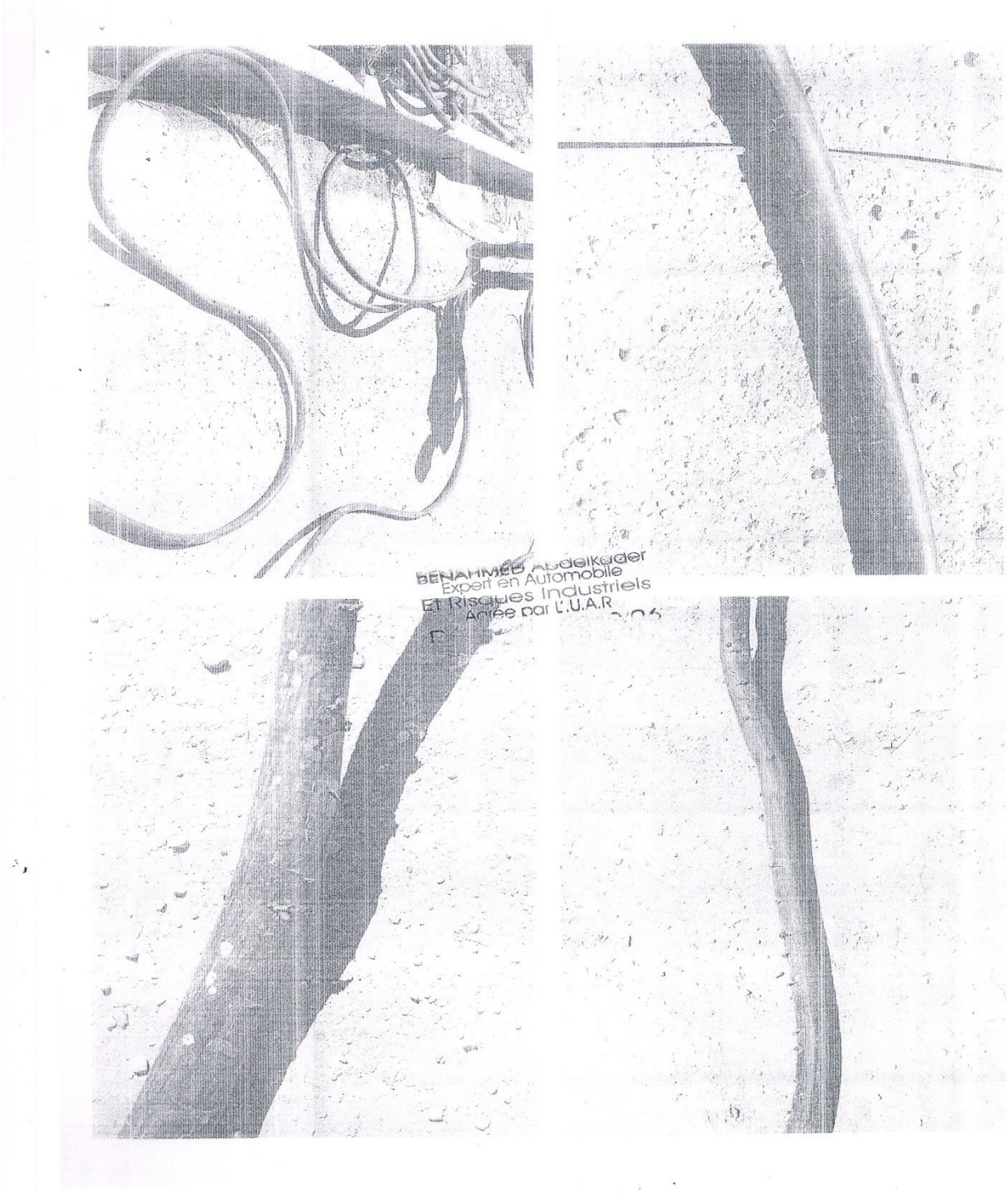
BENAHMED Abdelkader
Expert en Automobile
Et Risques Industriels
Agréé par L'U.A.R

ملحق رقم: 13

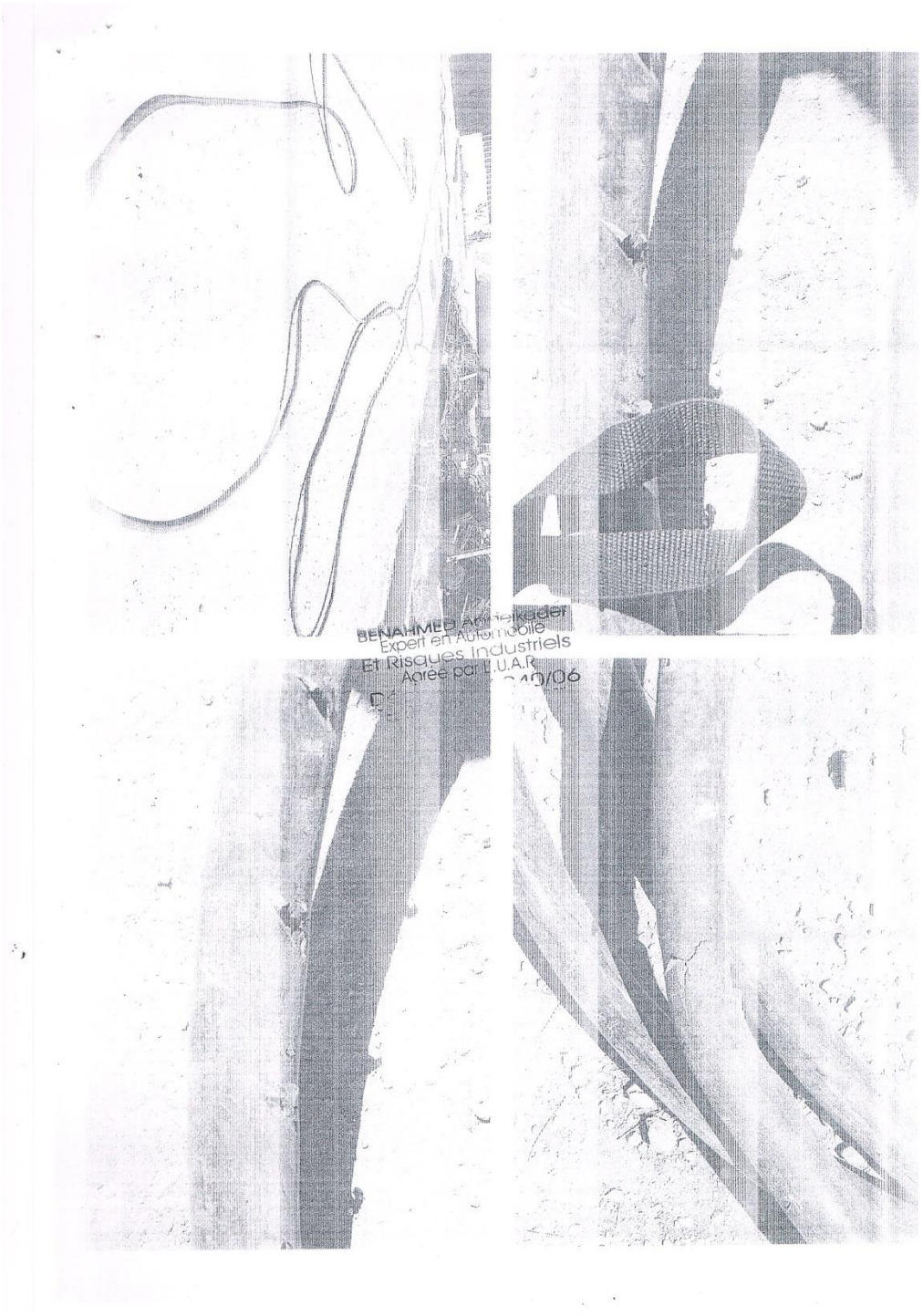
BENAHMED
Expert en Automobile
Et Risques Industriels
Agrée par L.U.A.R

ملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية إدارة المخاطر في شركات التأمين، خاصة وأنها تواجه الأخطار التي يتعرض لهاالأفراد و المؤسسات و الأخطار التي تتعرض لها هي نفسها. حيث تعتبر إدارة المخاطر آلية فعالة للتنبيه المبكر حيال المخاطر والأزمات المختلفة. يتناول هذا البحث بعض أنواع المخاطر التي تواجه شركات التأمين و طرق إدارتها المختلفة. بإيجاز، فإن إدارة المخاطر هي الوظيفة التي تضمن استمرار المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى شركات التأمين أيضا.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين, إدارة المخاطر, المخاطر التشغيلية, الملاءة

Abstract:

This research aims to highlight the importance of risk management in insurance companies, particularly as they face the risks to which individuals and institutions are exposed, as well as the risks to which they themselves are exposed. Risk management is an effective mechanism for early warning of various risks and crises. This research examines some of the types of risks facing insurance companies and the various methods of managing them. In brief, risk management is the function that ensures the continuity of economic institutions, including insurance companies.

Keywords: insurance companies, risk management, operational risk, solvency